الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

سنة أولى ماستر محاسبة

محاضرات في مقياس:

نظرية المحاسبة

من إعداد وتقديم:

الأستاذ الدكتور: محمد الهادي ضيف الله

الدكتور: محمد فيصل مايدة

السنة الجامعية: 2021/2020

مقدمـة:

تعتبر المحاسبة من أقدم التطبيقات التي إستخدمها الإنسان في معالجة عملياته المالية والاقتصادية نظرا للفعالية التي تميزت التي بها في أداء مهامها، سواء من الجانب النظري وما نتج عنه من نظريات، تعاريف وقواعد أو الجانب التطبيقي وما نجم عنه من إجراءات ومناهج تتحكم في وظيفة المحاسبة.

وكبقية فروع المعرفة الأخرى تطورت المحاسبة على مر العصور في الاتجاه الذي يزيد من فعالية الخدمات التي تقدمها للفئات المستفيدة منها، وفضلا عن تطور أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية، تفرعت المحاسبة إلى فروع متعددة يتخصص كل منها في توفير معلومات ذات طبيعة خاصة تلي احتياجات فئة معينة من الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، وتشكل النظم المحاسبية لهذه الفروع في مجموعها نظاما متكاملا للمعلومات يوضح وظيفة المحاسبة في عصرنا الحالي والتي تطورت من مجرد نظام لمسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات.

كما أن الدور الذي تلعبه المحاسبة ضمن مختلف المجالات في تطوير المشاريع الاقتصادية، ذات الطابع الحيوي، ويتجلى هذا في ما تقوم عليه من مجموعة من الأسس والمبادئ التي تطورت عبر السنين، ونظرا إلى أن المحاسبة لم ينحصر استعمالها فقط على المشروعات الاقتصاديةّ أدى إلى تفرعها إلى عدة فروع منها: المحاسبة العامة، المحاسبة التحليلية، المحاسبة الضريبية... الخ، إضافة إلى إعطاء صورة للغير تمكن من معرفة درجة القدرة الاقتصادية.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة هو مفتاح أساسي لنجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها المؤسسة وذلك من خلال ما يساهم فيه من تدعيم عمليات التنسيق والدعم المعلوماتي للعمليات الإدارية في جميع المستويات التنظيمية، بالإضافة إلى انه وسيلة اتصال بين أطراف المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى دوره في تزويد البيئة المحيطة بالمؤسسة بالمعلومات المحاسبية المفيدة.

إن جودة المعلومات المحاسبية التي تعتبر كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي بعد تغذية البيانات ومعالجتها وفق دورة البيانات والمعلومات المحاسبية وإخراجها، تعتمد بشكل أساسي على جودة وكفاءة التصميم لنظام المعلومات المحاسبية.

الدرس الأول: التطور التاريخي للمحاسبة

من المعروف أن المحاسبة تسعى إلى تحديد وقياس نتيجة عمليات المؤسسات خلال فترة زمنية معينة وتصوير مركزها المالي في تاريخ محدد، وتوصيل المعلومات التي يتم استخدامها في عملية التقويم واتخاذ القرارات بواسطة من يستخدمون هذه المعلومات، وينبغي أن يكون هذا التحديد عملية مستمرة نظرا للحاجات المستمرة والمتطورة لهذه المعلومات، أما فيما يخص عملية القياس والتوصيل لهذه المعلومات فيتطلب المفاضلة بين العديد من الأساليب والإجراءات التي يمكن استخدامها، وتنطبق هذه النظرة الأولية على جميع الأنشطة التي من خلالها يتم إنتاج وتوصيل المعلومات في مختلف أنواع المؤسسات مهما اختلف شكلها القانوني أو طبيعة النشاط الذي تمارسه، ويقصد بمن يستخدمون المعلومات المحاسبية جميع الأطراف التي يمكن أن تستخدم تلك المعلومات في عملية التقويم واتخاذ القرارات، وتتضمن تلك الجهات: إدارة المؤسسة، الموظفين، المستثمرين، الملاك، المقرضين والأجهزة الحكومية.

أولا: تنظيم الفكر المحاسبي

1- صياغة التطور التاريخي لتعريف المحاسبة: لقد تطورت المحاسبة بحسب تطور الحاجة إليها من كونها فن تسجيل العمليات المالية التي تحصل في المؤسسة لأغراض المتابعة والرقابة إلى كون المحاسبة أحد أفضل نظم المعلومات الإدارية التي ترشد مستخدميها لاتخاذ قرارات سليمة.

وفيما يلي سنقوم بصياغة بعض التعاريف الخاصة بالمحاسبة:

* تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) سنة 1941: المحاسبة هي فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية وتفسر النتائج التي تنجم عن العمليات والأحداث المالية.

- مهنة يتم مزاولتها
- نظام يختص بتسجيل وتبويب العمليات والأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة.
- يقوم هذا النظام بتفسير النتائج تلك النتائج التي تترتب على هذه العمليات الأحداث.

* وفي تعريف ثان لنفس المعهد: المحاسبة هي فن تسجيل وتبويب العمليات والأحداث بطريقة معبرة وبصورة أرقام ذات قيم نقدية تحمل أو يحمل جزءا منها على الأقل طبيعة مالية، ثم تفسر النتائج التي تحصل نتيجة تلك العمليات.

هذا التعريف ركز على توضيح وتحديد طبيعة العمل المحاسبي والإجراءات التي يستلزمها.

* وفي تعريف ثالث لنفس المعهد سنة 1953: المحاسبة هي فن يختص بتسجيل وتصنيف وتلخيص ما يحدث في المنشأة من عمليات مالية والتي هي ذات طبيعة مالية ثم تفسير تلك العمليات.

* وفي تعريف رابع لنفس المعهد سنة 1970: المحاسبة هي عبارة عن نشاط خدمي وظيفته الأساسية توفير معلومات كمية (ذات طبيعة مالية) تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام أو بتخصيص الموارد في منشآت الأعمال الاقتصادية سواء الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح أو في وحدات الأعمال الحكومة.

* تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA): المحاسبة هي نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب ثم تلخيص المعلومات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية وذلك بقصد تحديد نتيجة أعمال هذه الوحدة عن فترة معينة (سنة عادة) وتحديد مركزها المالي في نهاية هذه الفترة.

* وفي تعريف ثان لنفس الجمعية سنة 1966: المحاسبة هي عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية لمستخدمي هذه المعلومات لتمكينهم من تكوين رأي مهني ومستنير لاتخاذ القرارات اللازمة.

* وفي تعريف ثالث لنفس الجمعية سنة 1975: المحاسبة هي عبارة عن توفير معلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي إذا تم توفيرها على هذا النحو سوف تحقق مزيدا من الرفاهية الاجتماعية.

يبين لنا التعريف السابق وظيفة المحاسبة على أنها أداة لتسجيل الأحداث الاقتصادية التي تحصل في صورة مالية، وضرورة تلخيص هذه الأحداث أو العمليات المالية على شكل قوائم ذات دلالة معينة، أي يوضح طبيعة العمل المحاسبي والإجراءات التي يستلزمها.

* عرفت المحاسبة من طرف مجموعة من الباحثين على أنها: علم وفن في نفس الوقت بقولهم المحاسبة علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها وتسجيلها من واقع مستندا ت مؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها في شكل قوائم مالية من شأنها أن تساعد في عملية اتخاذ القرارات.

* تعريف المحاسبة: هي عبارة عن نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس وتوصيل معلومات كمية عن الوحدات الاقتصادية يمكن استخدامها في عمليات التقييم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه المعلومات.

2- وظائف وأهمية المحاسبة

أ- **وظائف المحاسبة** لقد تطورت وظائف المحاسبة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والبيئي وأصبحت تشمل الوظائف التالية:

* تحديد وتسجيل الأحداث المالية من واقع المستندات المؤيدة لها مثل فواتير البيع والشراء والإيصالات والإشعارات وأوامر الصرف وأوامر القبض ....الخ، في دفتر اليومية وفق تسلسل زمني متتابع.

* تبويب وتصنيف العمليات المالية وذلك من خلال ترحيل قيود اليومية إلى حساباتها المتخصصة في دفتر الأستاذ.

* تلخيص العمليات المالية من خلال ترصيد الحسابات وإعداد جداول وكشوف تحليلية لأغراض مختلفة.

* إعداد ميزان المراجعة للتأكد من التوازن وصحة ودقة تسجيل وترحيل وترصيد العمليات المالية السابقة.

* القيام بالتسويات الجردية اللازمة لعناصر الأصول والخصوم، والمصروفات والإيرادات وذلك وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المنظمة لها.

* إعداد الحسابات والقوائم المالية لقياس نتيجة الدورة المالية وبيان المركز المالي للوحدة الاقتصادية.

* إعداد التقارير الفورية والدورية وتحليل وتفسير النتائج وتقديمها لكافة الجهات المستفيدة.

وإذا كانت الوظائف السابقة إجرائية، عملية فإنه يمكن إعادة صياغتها بشكل يربط النظام المحاسبي بأهداف المؤسسة كما يلي:

أ- **وظيفة تسجيلية:** أي أن المحاسبة تقوم بتسجيل العمليات المالية وفق تسلسلها الزمني التاريخي، بحيث تسهل عملية التسجيل والمراجعة والعودة إليها عند الحاجة.

ب- **وظيفة تحليلية:** أي يتم تحليل العمليات المالية باستخدام الدفاتر المساعدة والجداول والكشوفات التحليلية، بحيث تبين بشكل مفصل استخدام موارد المؤسسة ومصروفاته وإيراداته مما يساعد على تعميم الوظيفة الرقابية للمحاسبة ويرفع من درجة الافصاح للبيانات والمعلومات المحاسبية وكفاءتها في مساعدة كافة الأطراف المستفيدة.

ج- **وظيفة رقابية:** تحقق المحاسبة رقابة جيدة على استخدام الموارد الاقتصادية في المؤسسات، وذلك من خلال التسجيل وآلية الضبط والحماية التي توفرها، وأيضا من خلال المقارنة بين الأداء الفعلي والمعياري وتقييم الأداء وبيان أسباب الانحرافات مما يسمح بتحقيق رقابة على كفاءة الأداء واتخاذ إجراءات إدارية مناسبة.

د- **وظيفة استشارية أو إخبارية:** وذلك من خلال تقارير الأداء المتعددة التي تقدمها للإدارة والجهات المعنية والرقابية المهتمة بأداء المؤسسة مما يسمح بالإطلاع وتقييم النتائج، وبالتالي اتخاذ الإجراءات الفنية والاقتصادية المناسبة من اجل تفادي أسباب الخلل وعدم الكفاية وتكريس الأسباب والعوامل التي أدت إلى نتائج ايجابية.

ب- **أهمية المحاسبة** تعتبر المحاسبة مصدرا أساسيا لتوليد وإنتاج البيانات والمعلومات المحاسبية، وهذه البيانات والمعلومات تستفيد منها أطراف متعددة داخلية وخارجية، حيث تساعدها على القيام بوظائفها واتخاذ قراراتها بصورة سليمة، وأهم الأطراف المستخدمة للبيانات والمعلومات المحاسبية ما يلي:

- **أصحاب المنشأة:** تمكن البيانات والمعلومات المحاسبية مالكي المنشاة من الاطلاع المباشر على مسار العمل وكفاءة الأداء وقياس نتيجة النشاط الاقتصادي، وبيان مقدار الديون والالتزامات ورأس المال الدائم والعامل

والسيولة النقدية ومعدلات العائد على رؤوس الأموال المستثمرة مما يساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة لتطوير استثماراتهم.

– **إدارة المنشأة:** تحتاج إدارة المنشاة البيانات والمعلومات المحاسبية من اجل قيامها بوظائفها بكفاءة عالية مثل وظائف التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة ورسم السياسات القصيرة والطويلة الأجل.

– **الدائنون:** وهم أصحاب الحقوق مثل الموردين والمصارف والمؤسسات المالية التي تقدم القروض وغيرها من أنواع الخدمات، حيث تقوم المحاسبة بتقديم المعلومات المحاسبية لهم للاطلاع على قائمة المركز المالي وعلى التدفقات النقدية من اجل زيادة الثقة بالمنشاة والاطمئنان بان أموالهم ستحصل في الأوقات المحددة، وأيضا تساعدهم المعلومات المحاسبية على رسم سياسة الائتمان المستقبلية.

– واللوائح الضريبية الصادرة ومن ثم تحديد الوعاء الضريبي واحتساب الضرائب بدقة مما يحفظ حقوق الدولة من جهة، ويبعد مشاريع الأعمال عن أي إجحاف ضريبي يمكن أن يقع.

– **المحللون الماليون:** تعتبر مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) المادة الأولية التي يتعامل معها المحلل المالي من اجل تقديم التوجيهات والإرشادات اللازمة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والى الفئات الدائنة المختلفة مما يتيح لهم اتخاذ القرارات الرشيدة.

– **اتحادات العمال:** تفيد المعلومات المحاسبية اتحادات العمال في مناقشة مسالة الأجور مع أرباب العمل والمطالبة بزيادتها وتقليل الضرائب.

– **الدارسون والباحثون:** ويحتاجون إلى البيانات والمعلومات المحاسبية من اجل تشخيص وتحليل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ودراسة التطور الاقتصادي ومعدلات النمو أو الانكماش وتقديم الاستنتاجات والتوصيات اللازمة.

3– الطبيعة العلمية للمحاسبة

أ– **المدرسة الفنية** تعتبر المحاسبة وفقا لهذه المدرسة أنها تطبيقات لفنون وممارسات المحاسبين، دون الأخذ بعين الاعتبار المبادئ والأسس والأصول المحاسبية، إذن فهي تركز على الجانب العملي (التطبيقي) البحث في تسجيل الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية، ومن بين رواد هذه المدرسة الفرنسي دي مور (DE MURE) حيث قدم تعريف للمحاسبة يؤيد هذه النظرية " المحاسبة هي عبارة عن دفتر الأستاذ وبعض الدفاتر الأخرى، والسجلات والمستندات التي تمكن من التسجيل في الحسابات ثم تلخيص أو مراقبة القيود المسجلة في الحسابات واستخلاص الملاحظات المختلفة.

إن هذه الأفكار المعبرة عن تلك المدرسة قد لاقت قبولا في بداية ظهور واستخدام المحاسبة بمفهومها الفني وذلك بحكم أن مجال استخدامها كان ضيقا وحجم أعمال المشروعات كان صغيرا، إضافة إلى أن الشكل

القانوني لملكية تلك المشروعات كان فرديا، وتجسد كل ذلك من جراء تطبيق نظام القيد المفرد كأساس للتسجيل المحاسبي، واستمر هذا الوضع لغاية حصول تطور نوعي ملموس في نظام التسجيل المحاسبي في القرن الرابع عشر عندما بدأ الحديث في الأوساط المهتمة بمهنة المحاسبة بالانتقال إلى نظام مغاير للتسجيل المحاسبي اصطلح عليه نظام القيد المزدوج، وتطورت هذه الأفكار خلال أكثر من قرن لحين ظهورها بشكل مكتوب في نهاية القرن الخامس عشر، وذلك عندما اصدر الباحث الرياضي الايطالي (LUCA PACIOLO) كتابه عام 1494 تناول فيه نظام القيد المزدوج، وكان هذا بمثابة الأساس الموضوعي لظهور المدرسة الثانية.

ب- المدرسة العلمية كان الكتاب الذي أصدره الباحث الرياضي لوكا باسيولي البداية الحقيقية لهذه المدرسة، حيث افرد في مؤلفه هذا فصلا كاملا عن نظام القيد المزدوج، ونظرا لعدم إمكانية استمرار تبني آراء المدرسة الفنية وعدم ملائمة القيد المفرد كنظام لتسجيل الأحداث والمعاملات المالية، التي بدأت الأحداث تتوسع وتزداد انعكاسا لتوسع حجم ونوع الأنشطة والفعاليات الاقتصادية.

إن جوهر هذه النظرية يدعوا إلى اعتبار المحاسبة علم له مبادئ وأسس علمية نظرية ومجال ومنهج بحث علمي كباقي العلوم.

ومن رواد هذه المدرسة (GABRIEL FAURE) الذي قدم تعريفا للمحاسبة على أنها: علم للحسابات يمكن من تسجيل الحوادث التي تؤثر على مجموعة من الأموال لإظهار تفاصيل هذه الحوادث والنتيجة التي تنتج عنها.

كما عرف (LEON PATARDON) المحاسبة على أنها: العلم الذي يبين القواعد الواجب إتباعها لتسجيل العمليات الاقتصادية التي يقوم بها شخص أو عدة أشخاص.

جـ- المدرسة الحديثة إن أصحاب هذه المدرسة لهم رأي مغاير عن المدرستين السابقتين، بحيث يرون أن المحاسبة علم وفن في نفس الوقت إذ تحكمها أسس ومبادئ وقواعد ومعايير وفرضيات تتجسد في صياغة نظرية علمية يتم الاستفادة منها والاسترشاد بها في تطبيق الأنظمة المحاسبية في تحقيق الهدف العام للنظام المحاسبي المتمثل في إنتاج المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات.

ثانيا: صياغة مراحل تطور الفكر المحاسبي

مرت المحاسبة وخلال عقود من الزمن بمراحل ثلاث، بدأت بوظيفة العد أو الحساب أو الحصر العددي في العصور القديمة، ثم وظيفة التحليل التي ظهرت الحاجة إليها في بداية العصور الوسطى نتيجة التوسع وتنوع أشكال الأعمال، ثم وظيفة الاتصال من خلال طبيعة الاحتياجات من المعلومات التي كان يفترض أن تجيب عنها المحاسبة في ظل الظروف الاقتصادية التي أصبحت تتميز بكبرها وتعقيد عملياتها وكثرة المتدخلين فيها، إضافة إلى الدور الجديد الذي أصبحت تؤديه الدولة من خلال تدخلها في الحياة الاقتصادية.

1- المرحلة الأولى وتمتد منذ القدم حتى نهاية القرن الخامس عشر بعد الميلاد تاريخ ظهور مؤلف باشيولو (Paciolo) عن القيد المزدوج حيث أثبتت الدراسات المحاسبية أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل المعلومات المالية ترجع إلى عهد الأشوريين في حوالي(3500 ق م) إذ حرص ملوكهم على تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم من رواتب في صورة ماشية أو حبوب أو أحجار كريمة، كما أظهرت بعض قبائل بابل آثارا تشبه السجلات المحاسبية كانت في شكل ألواح من الطوب وقد اشتملت هذه الآثار أيضا في مادتين من موادها (104، 105) تتعلقان بالأحكام التجارية. أيضا وحسب المعلومات التي توصل إليها الباحثون في تاريخ المحاسبة فإن أكثر الأنظمة المحاسبية القديمة تطورا بعد النظام الذي أنشأه المصريون القدامى كان النظام المحاسبي الذي استخدمه اليونانيون في أثينا وإلى هذا النظام ينسب أول حساب للمدفوعات الحكومية للفترة الممتدة من عام (415-418) ق م.

ومن حيث أساليب العد فقد عرف الإنسان خلال هذه المرحلة أساليب بدائية مرت هي الأخرى عبر مرحلة طويلة من التطور، حيث وصلت إلى ما هي عليه الآن إذ من الثابت تاريخيا أن بعض الأساليب التي استخدمها الإنسان للتعبير عن الأرقام بواسطة الإشارات، هذه الأخيرة سبقت في وجودها ظهور الرموز الممثلة لهذه الأرقام، وخلال هذه المرحلة وتحديدا في عهد الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية خطت المحاسبة خطوة كبيرة إلى الأمام بفضل عاملين:

- **العامل الأول:** البدء في استخدام وحدة النقد وسيلة لعملية التبادل التجاري بدءا من القرن السادس قبل الميلاد، مما وفر ركنا هاما من أركان القيد المحاسبي.

- **العامل الثاني:** وتمثل في ظهور بعض الأنظمة المتطورة نسبيا، والتي بدأت بالنظام العددي اليوناني، ثم بالنظام العددي الروماني وأخيرا بالنظام العددي الهندي العربي.

وحتى بداية القرن الثالث عشر كانت سجلات المحاسبة بدائية لا تزيد عن كونها مذكرات يثبت فيها التجار ومقرضو الأموال معاملاتهم المالية الآجلة مع الغير بقصد إظهار ما يترتب على هذه المعاملات من حقوق والتزامات.

أما العمليات النقدية، فكان التاجر يخضعها للرقابة الشخصية دون الحاجة لتسجيلها، وقد أطلق على هذا الأسلوب في تسجيل العمليات المالية مصطلح القيد المفرد، وقد اعتبرت سجلات Florentine Bank أول سجلات محاسبية نظمت على أساس القيد المفرد.

لكن مع بداية القرن الرابع عشر بعد الميلاد حدث تطوران هامان في عالم التجارة خلفا آثارا كبيرة على الوظيفة المحاسبية.

* ازدياد العمليات الآجلة في العمليات التجارية لدرجة لم يعد يستوعب متطلباتها أسلوب القيد المفرد.

* انتشار الفروع والوكالات البعيدة عن مراكزها الرئيسية خصوصا بعد توسع التجارة الأوروبية والايطالية منها خاصة مما جعل للعملية المالية أثرا مزدوجا لا يمكن التعبير عنه محاسبيا بالقيد المفرد.

فمن خلال هاذين العاملين كان على المحاسبة أن تتطور استجابة للظروف المستجدة، وهكذا نبتت بذور القيد المزدوج في الأنظمة المحاسبية لبعض المشروعات الرائدة خلال تلك المرحلة، ومن الأمثلة على هذه المشروعات (The Del Ben Company) التي تركت آثارا لأول سجلات نظمت وفقا لمفهوم الدائنية والمديونية والذي بني عليه فيما بعد مفهوم القيد المزدوج.

2- المرحلة الثانية بالرغم من أن نظرية القيد المزدوج لم تلق قبولا في اللحظات الأولى، إلا أن التطور الاقتصادي اللاحق والمتمثل في ازدهار التجارة في ايطاليا في القرن السادس عشر وقيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وما نجم عنها من قيام منشآت صناعية وتجارية ومالية ضخمة، وتعقد وتشابك العمليات المالية أكد عجز طريقة القيد المفرد وأهمية تطبيق القيد المزدوج.

إن ذكر القيد المزدوج في الفكر المحاسبي يقترن دائما باسم الايطالي لوقا باشولو (Luca Paciolo) فقد خصص في أطروحته (scripturies summa de arthimatica proportiolet de computies et) فصلا كاملا عن فن تنظيم الدفاتر والسجلات المحاسبية ، شرح فيه بالتفصيل مفهوم القيد المزدوج.

ويجدر القول في هذا المجال أن باشولو (Baciolo) كان قد اعترف بصراحة ضمن مقدمة أطروحته بأن لا فضل له في ابتكار القيد المزدوج بل كان كل ما الأمر هو تفسير أساليب كانت معروفة من قبل، ومن ثم كتابتها في مؤلف مطبوع بعد أن كانت مبعثرة في شكل مخطوطات.

ولكن مهما اختلف الباحثون في تقييم الآثار التي خلفها باشولو (Baciolo) على المحاسبة فهم متفقون على إسناد الفضل إليه في نوعين من الآثار هما:

- **الأثر الأول:** أنه من وضع الركائز الأساسية لتنظيم المجموعة الدفترية المحاسبية ممثلة في ثلاث سجلات رئيسية حددها في: المذكرة، اليومية ودفتر الأستاذ.

- **الأثر الثاني:** كما انه من دعا إلى قياس الربح الفتري للمشروع في نهاية الفترة الزمنية عن طريق إعداد ما يسمى بحساب الأربح والخسائر والذي اعتبره باشولو (paciolo) ملخصا تقفل فيه جميع البنود التي لا تنقل آثارها للفترة المالية وهي بنود الإيرادات والمصروفات.

ويمكن اعتبار مفهوم القيد المزدوج ثاني فائدة رئيسية تقدمها الرياضيات للمحاسبة بعد أن قدمت لها الأنظمة العددية في مرحلة تاريخية سابقة، لا بل إن علاقة المحاسبة بالرياضيات خلال هذه المرحلة التاريخية قد ازدادت توثقا حين تعدى إطار التعاون بينهما حدود الأساليب ليدخل مجال المفاهيم، إذ أن فكرة الدائنية والمديونية التي قاد عليها مفهوم القيد المزدوج، ليست في واقع الأمر سوى تعبير محاسبي عن مفهوم التوازن أو التكافؤ

الرياضي، وقد استخدمت المحاسبة فيما بعد هذا المفهوم في تطوير الكثير من طرقها وأساليبها بدءا بأسلوب ترصيد الحسابات، وكذا إعداد ميزان المراجعة، إلى معالجة الأخطاء المحاسبية وانتهاء بمعادلة الميزانية والتي يشار إليها أحيانا بمصطلح المعادلة الأساسية في المحاسبة، ويعبر عنها الفكر المحاسبي بالمعادلة التالية:

الأصول= الالتزامات + حقوق الملكية.

3 المرحلة الثالثة: في الفترة التاريخية اللاحقة لباشولو (Paciolo) والتي تشمل القرنين السادس عشر والسابع عشر، عمت الطريقة الايطالية معظم أنحاء أوروبا وكان معظم معلميها من المهتمين بالرياضيات، فمثلا: يعتبر الهولندي (Steven Simon) في نظر الكثير من الباحثين هو الرجل الثاني بعد باشولو (Paciolo) من حيث قيمة الخدمات التي قدمها في تطوير المحاسبة ونشر الفكر المحاسبي، فقد كان عالما في الطبيعة والرياضيات وله اكتشافات معروفة في مجال الديناميكا، هذا مما جعل بعض الباحثين يضعه من بين مؤسسي أصول الهندسة الحديثة، وقد ألف كتابا بعنوان: (mathematical tradition)، وضع فيه المبادئ الأساسية للكسور العشرية كما وضع جزءا من مؤلفه هذا لفن تنظيم السجلات المحاسبية دعا فيه إلى تطبيق مفهوم القيد المزدوج في الحسابات العامة.

من جانب آخر بعود الفضل في إدخال الطريقة الإيطالية إلى بريطانيا للمدعو (Hughold Castle) مدرس الرياضيات والمحاسبة، والذي قام عام 1543 م بترجمة مؤلف باشولو (Paciolo) في لندن.

وبمجرد وصول الطريقة الايطالية إلى انجلترا حلت محل الطريقة الإنجليزية التي كانت سائدة ومعروفة بمصطلح (Properiety book– keeping) مقابل مصطلح (Agency book keeping) التي كانت تعرف بالطريقة الايطالية.

من الناحية الوظيفية، استمرت المحاسبة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، في القيام بالخدمات التي كانت تقوم بها في المرحلة التاريخية السابقة، هذه الخدمات متمثلة في توفير الحماية لموجودات المشروع، ثم تحديد المسؤولية وحل النزاعات.

وبقيت على هذه الحال حتى نهاية القرن الثامن عشر وهو تاريخ اختراع الآلة البخارية والذي يعتبره المؤرخون بداية عصر الثورة الصناعية في أوربا، وقد كان لهذه الآلة التي اخترعها (James Watt) آثارا اقتصادية حاسمة ومتعددة الوجوه، فمن جهة ساهمت في إدخال العنصر الآلي في الصناعة مما ساهم في تقدمها، ومن جهة أخرى ساهمت في تنشيط حركة النقل ابري والبحري، فقدمت بذلك التجارة العالمية التي أفرزت هي الأخرى نشاطا موازيا في مجال المؤسسات المصرفية والتمويلية.

وقد أثر التقدم الاقتصادي في المجالين الصناعي والتجاري على الأشكال التنظيمية للمؤسسات، حين حولها من الملكية الفردية إلى الملكية الجماعية، وقد انعكس هذا التحول في الأشكال التنظيمية للمؤسسات على

أغراض المحاسبة ، حيث كانت أغراض الرقابية والحماية يحتل المرتبة الأولى قبل الثورة الصناعية أصبح غرض القياس والتقييم يحتل المرتبة الأولى بعد الثورة الصناعية.

وقد كان للمهتمين بالرياضيات أثر بالغ في تطوير الطرق والأساليب خلال هذه المرحلة ومثال ذلك، أول مؤلف لبحث المبادئ الأولية لتحليل التكاليف والذي صدر في بريطانيا عام 1878 م، كان من تأليف أستاذ الرياضيات والاقتصاد السياسي يدعى (Robert Hamilton)، كما نشرت خلال نفس المرحلة مقالة رائدة في مجلة (The Engineer) عالج فيها مؤلفها انحرافات التكاليف.

وقد تطورت محاسبة التكاليف في أمريكا بمعدل أسرع من تطورها في أوربا لان معدل النمو الصناعي في أمريكا اكبر منه مما هو في أوربا، وقد تحمل العبء الكبير في تطوير الأساليب المحاسبية في القياس والتحليل مجموعة من الباحثين كان معظمهم من المهندسين أو ممن هو على دراية بالرياضيات.

وقد ابرز التطور الصناعي في أمريكا وأوربا الحاجة إلى المزيد من التطور في أساليب القياس المحاسبي خصوصا في مجال تحليل التكاليف، حيث وفي هذا الصياغ لا يمكن أن نتناسى ما قدمته الرياضيات للمحاسبة من إسهامات في تطورها خلال المراحل الثلاث:

- **المرحلة التاريخية الأولى:** قدمت الرياضيات للمحاسبة أساليب العد والحصر.
- **المرحلة التاريخية الثانية:** قدمت الرياضيات للمحاسبة مفهوم التوازن والتعادل.
- **المرحلة التاريخية الثالثة:** قدمت الرياضيات للمحاسبة أهم المفاهيم والأساليب المستخدمة في مجال القياس والتحليل المحاسبي.

ولعل مفهوم التحليل الحدي للتكاليف من أحسن الأمثلة على ذلك، إذ يعتبر هذا المفهوم نقطة تحول حاسمة في تاريخ المحاسبة حين حولها من المدخل الحسابي إلى المدخل الرياضي، وكان المدعو (Henry Hess) أول من تعرض لهذا المفهوم، حين نشر بحثا في محلة (The Engineering Magazine) تعرض فيه للعلاقة القائمة بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة وحجم الإنتاج، وكانت هذه العلاقة بمثابة حجر الأساس الذي بني عليه فيما بعد ما يعرف في المحاسبة بتحليل (التكلفة، الحجم، الربح).

وقد دخلت علاقة المحاسبة بالأساليب الرياضية والإحصائية مرحلة النمو منذ الثلاثينات من القرن الماضي، وكان ذلك حينما استعانت المحاسبة بالأرقام القياسية كوسيلة لتعديل بياناتها المتأثرة بظاهرة التضخم الاقتصادي التي عمت الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة.

وفي نهاية الخمسينيات من هذا القرن، دخلت العلاقة بين المحاسبة والرياضيات ما يمكن أن نسميه بمرحلة الازدهار وذلك لسببين:

* **السبب الأول:** شروع بعض المشروعات الاقتصادية، كشركات البترول باستخدام بحوث العمليات في أنظمتها المحاسبية، خصوصا بعد تزايد استخدام الحاسبات الالكترونية فيها.

* **السبب الثاني:** انفتاح المحاسبة على كل من النظرية الحديثة للقياس (Modern Measurement) والنظرية الحديثة للمعلومات (Modern Information Theory)، وقد خلفتا هاتين النظريتين آثارا جوهرية على وظيفة المحاسبة، مذلك بتحويلها من مجرد نظام لمسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات الاقتصادية.

ومن المؤشرات الواضحة على توطيد العلاقة بين المحاسبة والرياضيات خلال هذه المرحلة تزايد عدد البحوث والدراسات المقدمة من قبل المحاسبين حول الأصول العلمية والرياضية للقياس المحاسبي.

وفي عصرنا الحاضر أصبحت الأساليب الرياضية والإحصائية وتطبيقاتها العلمية في مجال القياس المحاسبي موضوعا رئيسيا لا يخلو منه كتبا أو مجلة أو دورية محاسبية.

ثالثا: فروع وأهداف المحاسبة

1- فروع المحاسبة لقد تطورت المبادئ والقواعد المحاسبية وأهدافها ووظائفها لكي تلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة مما أدى إلى ظهور فروع جديدة متخصصة يتناول كل فرع منها موضوعات محددة ويخدم أطراف معينة، وفيما يلي أهم فروع المحاسبة:

- **المحاسبة المالية** تعتبر المحاسبة المالية أم المحاسبات وأقدمها حيث اشتقت منها وتفرعت جميع الفروع المحاسبية الأخرى، وتتألف المحاسبة المالية من مجموعة المبادئ والقواعد والأسس المحاسبية التي تحكم وترشد عمليات تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية وإعداد الحسابات الختامية والقوائم والتقارير المالية، وتساعد البيانات والمعلومات المالية الإدارة والمستثمرين وبورصة الأوراق المالية وغيرها في الحكم على أداء المشروع وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة، ولكن نظرا لاهتمام المحاسبة المالية بالمؤشرات الإجمالية وعدم اهتمامها بالتفاصيل على مستوى الأقسام والعمليات وأصناف المنتجات فقد أدى ذلك إلى ضعف وظيفتها الرقابية والتحليلية في المنشآت الاقتصادية.

- **محاسبة التكاليف** تهتم محاسبة التكاليف بدراسة نظريات التكاليف المختلفة وكيفية تطبيقها، إضافة لاهتمامها بتبويب عناصر التكاليف حسب الأسس المختلفة الوظيفة، السلعة، العلاقة مع حجم الإنتاج...الخ، وتهتم محاسبة التكاليف بتجميع وتصنيف وتحليل بيانات التكاليف بهدف تحديدها وفرض الرقابة عليها، وتخدم محاسبة التكاليف إدارة المشروع بالدرجة الأولى عن طريق تزويدها بالمعلومات الملائمة ورقابتها بغية تزويدها بالمعلومات الملائمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

- **المحاسبة الإدارية** تعتبر المحاسبة الإدارية امتدادا لمحاسبة التكاليف في إطارها الحديث، الذي يعتمد الأساس المعياري للقياس، وتستمد أيضا بياناتها من المحاسبة المالية، ولكن بيانات المحاسبة الإدارية لا تقتصر

فقط على الحاضر أو المستقبل وإنما أيضا تتعلق بالماضي مما يساعدها في التحليل والمقارنة والتنبؤ في المستقبل واتخاذ القرارات المختلفة.

وتهدف المحاسبة الإدارية بشكل أساسي إلى توفير البيانات والمعلومات اللازمة التي تساعد الإدارة في القيام بوظائفها الرقابية والتخطيطية بكفاءة عالية، واتخاذ القرارات، ورسم السياسات المختلفة.

– **المحاسبة الحكومية** وهي تقوم بتسجيل وتبويب الموارد المالية المخصصة للوحدات الحكومية لأداء أنشطة محددة تهدف إلى تحقيق غرض معين في إطار القوانين واللوائح المالية، ومن بين خصائص المحاسبة الحكومية أنها لا تهدف إلى قياس التكاليف أو نتائج أعمال الوحدات أو تحديد المركز المالي للمشروع وإنما تركز على التسجيل للتصرفات المالية والرقابة على مدى التزام الوحدات الحكومية بالصرف في حدود الاعتمادات المقررة، كما تقوم المحاسبة الحكومية بتسجيل وتبويب عمليات تحصيل الموارد للجهات الحكومية والتقرير عنها.

– **المحاسبة الضريبية** وهي تتناول بيانات المحاسبة المالية وتقوم بإعادة تبويبها وعرضها وفق القوانين واللوائح الضريبية النافذة بغية تحديد الربح الضريبي أو الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة.

إن سبب إعادة عرض وتجميع البيانات المالية حسب القواعد والنصوص المحددة في القانون الضريبي هو أن هذه القواعد والأحكام الضريبية تختلف عن قواعد ومبادئ القياس المحاسبي، وبالتالي فان الربح الضريبي يختلف عن الربح المحاسبي.

– **المحاسبة الوطنية** يقوم هذا الفرع على وضع إطار محاسبي وطني شامل قائم على مجموعة من المبادئ، ويقوم على تحليل الاقتصاد الوطني لمختلف الأنشطة والقطاعات مثل: الادخار الوطني، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري...الخ، ويجمع الباحثون على أن جزءا كبيرا من أسباب التخلف في الدول النامية يرتبط أساسا بتخلف نظم المحاسبة الوطنية فيه.

– **المحاسبة القطاعية** وهي تعنى بقطاعات أو أنشطة تحكمها ظروف خاصة وهي التي لا يمكن أن يحكمها النظام السائد مثل المحاسبة البترولية، محاسبة البنوك، محاسبة التامين، المحاسبة الزراعية، محاسبة الإشغال العمومية...الخ

– **المحاسبة الاجتماعية** تعتبر احدث فروع المحاسبة لذلك يصعب في الوقت الراهن تعريفها تعريفا محددا، وقد نتجت المحاسبة الاجتماعية عن فكرة المسؤولية الاجتماعية للمشروع اتجاه العاملين فيها والبيئة المحيطة بها والمنتج الذي تنتجه والمجتمع الذي تعتبر جزءا منه، وتعمل المحاسبة الاجتماعية على قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية الناتجة عن الأنشطة العادية للمشروع وعن برامجه الاجتماعية مثل برامج المحافظة على البيئة وتطويرها، برامج الخدمات التي تقدم إلى العاملين والمواطنين في المناطق المحيطة بالمشروع، وتهدف المحاسبة الاجتماعية إلى تقديم تقارير عن الأنشطة والبرامج.

– **المحاسبة الدولية** يعنى هذا النوع من المحاسبة بمشاكل الوحدات والفروع التي تكون خارج الإقليم الوطني للشركة الأم، وهي أيضا تعنى بالتعاملات التجارية بين المنشآت من دول مختلفة وما ينجم عنها من وجود أرباح أو خسائر الصرف، وكذلك بسبب اختلاف التطبيقات المحاسبية من دولة إلى أخرى.

2– أهداف المحاسبة يمكن إجمال أهداف المحاسبة فيما يلي:

– تنظيم علاقة المنشأة مع كافة الأطراف الداخلية والخارجية وذلك بالمحافظة على الحقوق وتحديد الالتزامات بدقة على أساس موضوعي.

– قياس نتيجة النشاط الاقتصادي من ربح أو خسارة وبيان المركز المالي للوحدات الاقتصادية.

– تحقيق رقابة وضبط داخلي على استخدام الموارد الاقتصادية المستخدمة داخل المشروع والعمل على ترشيد الاستهلاك وتخفيض الهدر والتلف والوقت الضائع ...الخ.

– رفع كفاءة عمل الإدارة من خلال تقديم البيانات لها مما يساعدها على ممارسة وظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء بصورة رشيدة.

– تقديم المعلومات إلى المستخدمين الخارجيين، وتشمل بشكل أساسي القوائم المالية، مثل قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية مما يساعدهم على اتخاذ القرارات المالية في مجال الاستثمار والتمويل والإقراض وفي مجال الخطط العامة على مستوى القطاع الاقتصادي أو الدولة بشكل عام.

– المحافظة على ممتلكات الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة والدولة بشكل عام مما يحقق فائدة لكافة المواطنين.

الدرس الثاني: المبادئ والفروض المحاسبية

تبعاً للتطور المهني للمحاسبة، ومع ذلك مازالت هذه المبادئ محل جدل واجتهاد من حيث ماهية هذه المبادئ أو دقة تسميتها وتصنيفها فهناك مفاهيم وفروض وأسس وأعراف ومبادئ، وبصفة عامة يمكن القول أن مصطلح المبادئ المحاسبية المتعارف يطلق على المبادئ والمفاهيم والفروض المحاسبية التي يعتمد عليها المحاسبون عند إعداد القوائم والتقارير المالية.

1. المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها (GAAP):

1.1. الفروض المحاسبية: تعرف الفروض عموما بأنها مقدمات لا يمكن التحقق من صحتها ولكنها تكون أساسا للإطار الفكري يصلح للاستدلال والتوصل إلى نتائج، ومحاسبيا تمثل الفروض أساسا يستخدم في اشتقاق المبادئ المحاسبية وإعداد القوائم المالية، أي أن المبادئ تجد تبريرها الفكري في الفروض المحاسبية، ولكن الفروض نفسها لا تحتاج إلى برهان ولا داعي لإثبات صحتها، فهي إما ملائمة أو غير ملائمة لاشتقاق مبادئ محاسبية تراعي الأهداف العامة، وتتمثل في الفروض التالية:

– **فرض استقلالية الوحدة الإقتصادية:** يتطلب فرض الوحدة الاقتصادية تحديد الأنشطة الاقتصادية وربطها بوحدة معينة يتم المحاسبة عنها، أي فصل أنشطة الوحدة عن أنشطة ملاكها وعن أنشطة الوحدات الاقتصادية الأخرى، فشرط فصل نشاط الوحدة عن نشاط ملاكها وعن أنشطة الوحدات الاقتصادية الأخرى هو شرط ضروري لتتم المساءلة وإعداد التقارير المالية بدقة وموضوعية.

– **فرض وحدة القياس النقدي:** تستخدم المحاسبة الوحدات النقدية كقاسم مشترك لقياس الأثر الناتج عن الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة، أي أن المحاسبة المالية تعترف فقط بالعمليات التي يمكن التعبير عنها بوحدة النقد، وهكذا فإن وحدة القياس النقدي تضع قيدين أساسين لقياس أنشطة الوحدة الاقتصادية والتقرير عنها:

– أنها تحد من نطاق القياس المحاسبي، فتستبعد الأنشطة التي لا يمكن التعبير عنها بوحدة النقد الوطني؛

– أنها تفترض ثبات وحدة النقد، وبذلك تتجاهل أثر تغيرات القوة الشرائية، أي أثر ارتفاع وانخفاض الأسعار.

يمثل فرض وحدة القياس النقدي أساسا جوهريا لاشتقاق مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعد من أهم المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

– **فرض الاستمرارية:** يفترض المحاسب عند القياس وإعداد التقارير المالية أن المؤسسة مستمرة بمزاولة أنشطتها العادية إلى وقت غير محدد ما لم توجد أدلة عكسية، ويمكن تبرير هذا الفرض بالظاهرة العملية عن استمرارية معظم المؤسسات في أعمالها، ليس بالضرورة بصورة دائمة ولكن– على الأقل – لعدة فترات، حتى تتمكن من تنفيذ خططها وتحقق أهدافها.

يساعد فرض الاستمرارية في تبرير العديد من المبادئ والتطبيقات المحاسبية الهامة مثل:

- تبرير تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية لقياس الأصول؛
- توزيع تكلفة الأصول الثابتة بالاعتراف بمصاريف إهتلاكها على عدة سنوات أو فترات محاسبية؛
- تبويب بنود قائمة المركز المالي إلى بنود متداولة وبنود غير متداولة.

– **فرض الدورية:** يقوم هذا الفرض على أنه بالإمكان تقسيم عمر المؤسسة إلى فترات ليتم التقرير عن نتائج نشاطها في فترات دورية تقل عن الفترة الكاملة لعمر المؤسسة، وتمثل تلك الفترات الدورية عادة فترات سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية، وإن إعداد التقارير المالية بصورة دورية يجعلها قابلة للمقارنة والتنبؤ ويلبي خاصية الملائمة في تقييم المعلومات بالسرعة الكافية، بحيث تكون المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.

2.1. المبادئ المحاسبية: تمثل المبادئ المحاسبية قواعد عمومية تتبع لتوجيه التطبيق العملي، فهي تحكم الطرائق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية وفي إعداد القوائم والتقارير المالية، وهناك أربعة مبادئ أساسية في المحاسبة تقود وتوجه الممارسات المحاسبية وهي:

– **مبدأ تحقق الإيراد:** ويقصد به الاعتراف بقيد الإيراد في الدفاتر المحاسبية، باعتبار أنه إيراد قد تحقق، وهذا المبدأ يضع الشروط الأساسية التي يجب أن تتحقق للاعتراف بالإيرادات، والتي تشتمل على شرطين رئيسيين:

– أن تكتمل عملية التحقق للإيراد أو أن يصبح قابلا للتحقق بسبب اكتمال كافة الجوانب المتعلقة به؛

– أن يتم اكتساب الإيراد بسبب إكمال المؤسسة لالتزاماتها المتعلقة باستكمال التبادل السلعي أو الخدمي لكي يصبح الإيراد من حق المؤسسة.

فالإيرادات تتحقق عندما تكتمل عملية البيع بالاتفاق على نوع البضاعة أو الخدمة، وعلى السعر وتحديد الزبون، وكذلك تسليم البضاعة أو أداء الخدمة. والاكتساب يتضمن أداء المؤسسة لالتزاماتها بالكامل، للحصول على حق استخدام المنافع المتمثلة بالإيرادات.

ويشتمل في بعض الدراسات على مبدأين (مبدأ القياس الفعلي، ومبدأ تحقق المصروفات)

– **مبدأ المقابلة:** ويقصد به الأساس في الاعتراف بالمصروفات، حيث يستخدم مفهوم مقابلة المصروفات مع الإيرادات التي أدت إلى تحقيقها، لغرض التوصل إلى مقدار الدخل المتحقق، ولذلك فإن المصروفات ترتبط بالغرض من إنفاقها الذي يتمثل بالحصول على الإيرادات، كما أن لكل إيراد مصروف أدى إلى تحققه، مما يتطلب تحديد المصروفات لغرض إجراء عملية مقابلتها مع الإيرادات التي تخصها خلال الفترة المالية للتوصل إلى صافي الدخل المتحقق.

– **مبدأ التكلفة التاريخية:** تعرف التكلفة التاريخية على أنها الثمن الذي تدفعه المؤسسة للحصول على ملكية واستخدام أصل معين، وبالتالي "مبدأ التكلفة التاريخية يعتمد على الأسلوب التقليدي للقياس المحاسبي المبني على أساس التكلفة الفعلية التي تحققت في تاريخ حصولها على الأصول وحيازته بمعزل عن قيمته الحالية في

السوق، ومن مميزات هذا المبدأ هو اعتماده على قياس التدفقات على أساس التكلفة الأصلية للحدث بمعزل عن التقلبات عن المستوى العام للأسعار وذلك دون الأخذ بالحسبان التغيرات التي تؤثر على القوة الشرائية للنقد".

ويعود استخدام مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي للعوامل الآتية:

- تمثل التكلفة التاريخية القيمة الحقيقية الفعلية المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت اقتناء الأصل أو نشوء التزام؛
- يستند الإثبات والقياس المحاسبي للحدث المالي بالتكلفة التاريخية إلى عمليات حدث وقوعها فعلا وليست عمليات افتراضية أو تقديرية؛
- يستند الاعتراف المحاسبي باستخدام هذا المبدأ إلى وجود مستندات ثبوتية تؤيد وقوع الأحداث المالية، مما يجعل البيانات المالية أكثر موثوقية؛
- يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع غالبية الفروض والمبادئ المحاسبية الأساسية، مثل فرض الاستمرارية ومبدأ الموضوعية والثبات في إتباع النسق والاعتراف أو تحقق الإيراد.

– **مبدأ الإفصاح التام:** هو أحد الأركان الرئيسية للإعلام المحاسبي، ويعني تزويد المستخدمين الخارجين بالمعلومات المالية لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهذا يتطلب الإفصاح السليم عن البيانات المالية وغيرها من المعلومات الملائمة، ويقتضي مبدأ الإفصاح التام بضرورة أن تتضمن القوائم المالية والملاحظات عليها أية معلومات اقتصادية متعلقة بالمؤسسة وتمثل معلومات جوهرية تؤثر على القرارات التي يتخذها القارئ الواعي لتلك التقارير، وهذا يتطلب إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في اتخاذ قراراته، سواء في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات عليها أو في جداول أو قوائم إضافية للقوائم المالية.

3.1. ارتباط المبادئ بالفروض: والشكل الموالي يوضح ارتباط المبادئ بالفروض.

شكل يوضح: ارتباط المبادئ والممارسات المحاسبية بالفروض المحاسبية

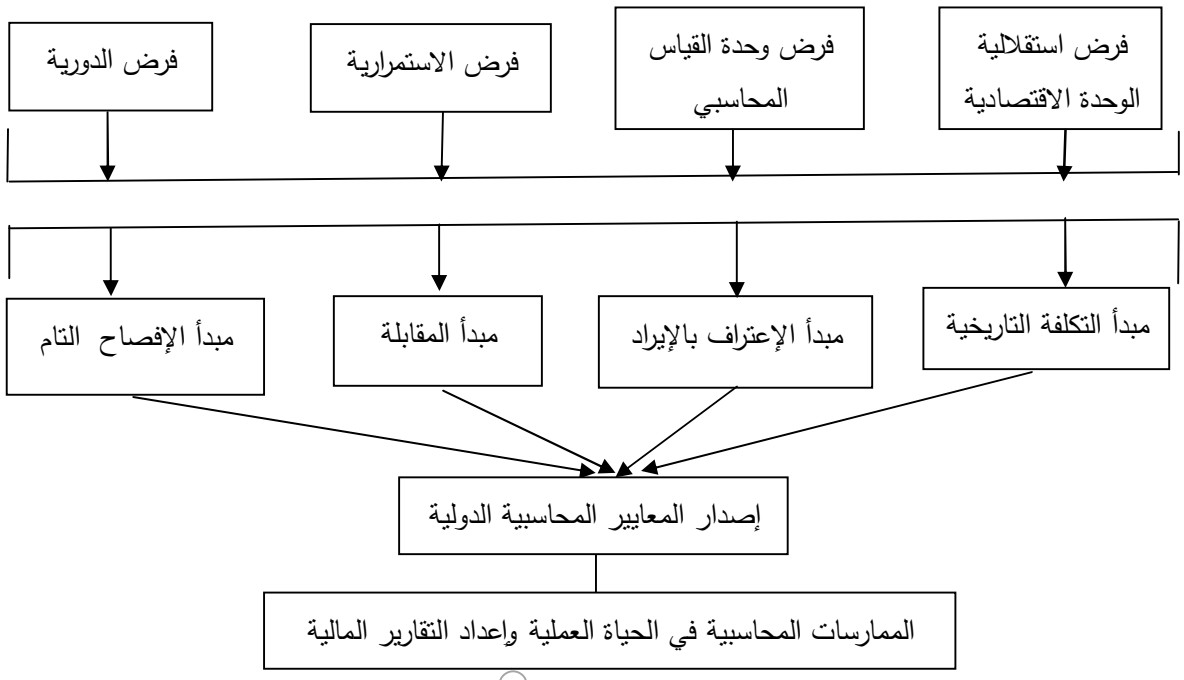

2. المبادئ والفروض المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF):

نجد أن الإطار التصوري في النظام المحاسبي المالي يعمل على تعريف مجال التطبيق والمبادئ والإتفاقيات المحاسبية، وسنتطرق فيما يلي لهم المفاهيم والمبادئ والفروض التي تخص الإطار التصوري.

1.2. المبادئ المحاسبية: اعتمد القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي(SCF) المبادئ المحاسبية المعترف بها على المستوى الدولي من خلال تبنيه المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS) وهي كما يلي:

1- مبدأ التكلفة التاريخية: ينص مبدأ التكلفة التاريخية عن تسجيل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها (الاقتناء) أو إنتاجها.

تنص المادة رقم 16 من المرسوم التنفيذي 08- 156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أنه يجب أن تقيد في محاسبة الكيان عناصر الأصول والخصوم والإيرادات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة. غير أن الأصول والخصوم ذات الخصوصية مثل الأصول البيولوجية والأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية.

2- مبدأ عدم المقاصة (عدم التعويض) : وينص على عدم القيام بمقاصة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم، الإيرادات والأعباء، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونيا أو إجراء اتفاقية مثلا المقاصة التي تتم بين الرسم على القيمة المضافة على المشتريات والرسم على القيمة المضافة على المبيعات.

3- مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية: ينص هذا المبدأ على الحفاظ والمداومة والاستمرارية على المنهج والطرق المحاسبية المعتمدة من سنة مالية إلى أخرى.

تنص المادة رقم 05 من المرسوم التنفيذي 08- 156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أن الطرق المحاسبية تتمثل في المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية المحددة في المواد التي تلي والتي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض القوائم المالية.

4- مبدأ الأهمية النسبية: يعطي هذا المبدأ الأهمية النسبية في تصنيف المعلومات والاعتراف ببنود القوائم المالية على أساس قيمها وتأثيرها على المركز المالي للمؤسسة.

تنص المادة رقم 11 من المرسوم التنفيذي 08- 156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أنه يجب أن تبين القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان، ويمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة

لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة، ويجب أن تعكس الصورة الصادقة للقوائم المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة، ويمكن أن لا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

5- مبدأ الدورية (السنوية): تقوم المحاسبة على أساس دورة مالية متكونة من 12 شهرا، يجدر الإشارة إلى أن هناك حالات استثنائية حيث تكون الدورة المالية أقل أو أكثر من 12 شهرا مثلا في القطاعات الزراعية.

6- مبدأ استقلالية الدورات المالية: يعتبر هذا المبدأ أن كل دورة مالية مستقلة عن أخرى في تحمل الأعباء وإيراد المنتوجات.

تنص المادة رقم 12 من المرسوم التنفيذي 08- 156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أنه يجب أن تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها والسنة التي تليها، و من أجل تحديدها يتعين أن تنسب إليها الأحدث والعمليات الخاصة بها فقط.

و تنص المادة رقم 13 من المرسوم التنفيذي 08- 156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أنه يجب ربط حدث بالسنة المالية المقفلة، إذا كانت له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية ويكون معلوما بين هذا التاريخ وتاريخ الموافقة على حسابات هذه السنة المالية، ولا يتم إجراء أية تسوية إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية وكان لا يؤثر على وضعية الأصول أو الخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات، ويجب أن يكون هذا الحدث موضوع إعلام في الملحق بالقوائم المالية إذا كان ذا أهمية تمكنه من التأثير على قرارات مستعملي القوائم المالية.

7- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية أو السابقة: يعني هذا المبدأ مراعاة استقلالية الدورات المالية من خلال احترام الدورة المالية المقفلة وعدم المساس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية الحالية لمخالفة هذا لمصداقية المحاسبة.

تنص المادة رقم 17 من المرسوم التنفيذي 08- 156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أنه يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

8- مبدأ الحيطة والحذر: القاعدة الأساسية لهذا المبدأ تقضي بعدم أخذ المؤسسة في الحسبان أية إيرادات متوقعة سوف تحدث في المستقبل، مع الاحتياط والأخذ في الحسبان للأعباء التي قد تتحملها والخسائر التي قد تتكبدها في المستقبل.

تنص المادة رقم 14 من المرسوم التنفيذي 08- 156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أنه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه.

9- مبدأ القيد المزدوج : تسهيلا لعمليات المراجعة والرقابة، يقضي هذا المبدأ بتسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في طرفين (مدين، دائن) بشرط أن تتساوى في كل عملية المبالغ المسجلة في الجهة المدينة مع تلك المسجلة في الجهة الدائنة.

2.2. الفروض المحاسبية: اعتمد القانون رقم 07-11 الصادر بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي(SCF) الفروض المحاسبية التالية:

1- فرض الاستمرارية: يقوم هذا الفرض على فرضية عدم توقف نشاط المؤسسة في الأجل القريب، أي أن المؤسسين لا يفكرون في تصفية المؤسسة في ظل

الظروف العادية، وإنما يفترض دائما أن المؤسسة سوف تستمر في متابعة نشاطها الذي تأسست لأجله.

و تنص المادة رقم 07 من المرسوم التنفيذي 08- 156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أنه يجب أن تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تؤدي إلى التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب، وإذا لم يتم إعداد القوائم المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق.

2- فرض الوحدة المحاسبية (استقلالية الذمة المالية): يعتبر هذا الفرض أن المؤسسة وحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها مستقلة عن الذمة المالية لملاكها.

تنص المادة رقم 09 من المرسوم التنفيذي 08- 156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أنه يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، ويجب أن لا تأخذ القوائم المالية للكيان في الحسبان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيه.

3- فرض الوحدة النقدية: يفرض هذا الفرض على جميع المؤسسات داخل الإقليم الوطني تقديم القوائم المالية بالعملة الوطنية، وفي حالة الأحداث التي تقع بالعملة الأجنبية فقد حدد النظام المحاسبي المالي(SCF) طرق معالجتها.

تنص المادة رقم 10 من المرسوم التنفيذي 08- 156 بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، على أنه يلزم كل كيان باحترام اتفاقية الوحدة النقدية، ويشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان، وكما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها القوائم المالية، ولا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا، غير أنه يمكن أن تذكر في الملحق بالقوائم المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات أثر مالي.

- **فرض الاستحقاق:** ويعني فرض الاستحقاق على أن يتم التسجيل المحاسبي للإيرادات في تاريخ اكتسابها بالدفاتر المحاسبية، حتى ولو لم يتم تحصيلها فعليا.

الدرس الثالث: نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

نظام المعلومات المحاسبي، ينظر للمحاسبة كنظام للمعلومات، أنها مجموعة من النظم الفرعية والطرق والإجراءات التي تحكمها مبادئ وقواعد سليمة تتبع لأجل تشغيل البيانات عن العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة، بغرض إنتاج معلومات مالية.

1. مدخل لنظم المعلومات

حتى يمكن فهم نظام المعلومات نبدأ أولا بتعريف كل من المعلومات والبيانات والنظام.

1. **مفهوم النظام:** تعددت التعاريف الخاصة بالنظام من حيث الألفاظ ولكنها تتفق من حيث المعنى، ونتطرق فيما يلي إلى أهم هذه التعاريف:

" النظام عبارة عن مجموعة من المكونات أو العناصر التي تتعلق ببعضها البعض وتتجه نحو تحقيق هدف أو أهداف مشتركة".

ويعرف مصطلح النظام بصفة عامة على أنه مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر(الأفراد، التجهيزات الآلات، الأموال السجلات،...) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة.

ويرى آخر أن " النظام هو مجموعة من العناصر أو الأفراد التي تتكامل مع بعضها البعض وتحكمها علاقات وآليات عمل معينة وفي نطاق محدد بقصد تحقيق هدف معين".

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:

- أن النظام يتكون من مجموعة من الأجزاء أو العناصر والعلاقات القائمة فيما بينها؛
- وجود مجموعة من العلاقات بين مختلف هذه العناصر؛
- أنها تعمل معا لتحقيق هدف مشترك.

1.1. التفرقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة:

1.1.1. البيانات: " تمثل البيانات مجموعة من الحقائق والأفكار والمشاهدات أو الملاحظات أو القياسات، وتكون في صورة أعداد أو رموز خاصة، وهي تصف فكرة أو موضوعا أو حدثا أو هدفا أو أي حقائق أخرى" كأسماء الأشخاص وعناوينهم، أو أسعار سلع...الخ.

كما تعرف البيانات كذلك على أنها " تمثل الحقائق والأرقام والكلمات والإشارات التي تعبر عن فكرة، والتي يمكن ترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة الإلكترونية لتتحول إلى نتائج يمكن الاستفادة منها، ومن بينها نجد أرقام المبيعات السنوية أو الشهرية...الخ.

2.1.1. المعلومات: "هي بيانات تمت معالجتها بوسائل ماهرة (محنكة) لتصبح في شكل أكثر نفعا لمستخدمها حاليا ومستقبلا وذلك بعد أن تم إزالة الغموض عنها".

المعلومات هي البيانات التي معالجتها بطريقة محددة كماً في الفرز والتحليل والتبويب والتلخيص وإجراء العمليات المختلفة لتعطي معنى كاملا يمكن من استخدامها

ومن خلال التعاريف المذكورة يتضح أن البيانات عبارة عن المادة الخام التي يتم ترتيبها وتصنيفها وتنظيمها للحصول على شكل أكثر استخداما وفائدة وتسمى في هذه الحالة بالمعلومات، والجدول الموالي يوضح الفرق بينهما.

الجدول رقم (01): الفرق بين البيانات والمعلومات

البيانات	المعلومات
1- تمثل أرقاما أو أعدادا غير مفسرة	1- تمثل أرقاما أو أعدادا مفسرة
2- تمثل مدخلات النظام	2- تمثل مخرجات النظام
3- لا يمكن اتخاذ قرار بناء عليها	3- يمكن أن يتخذ قرار بناء عليها
4- أرقام غير تامة المعالجة	4- أرقام تامة المعالجة بواسطة النظام

3.1.1. المعرفة: "هي المستوى الأعلى من مفهوم المعلومات من حيث التعقيد فهي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم فنحن نتلقى المعلومات ونمزجها بما تدركه حواسنا ونقارنها بما تختزنه عقولنا من واقع الخبرة السابقة ثم نطبق على هذا المزيج ما بحوزتنا من أساليب الحكم على الأشياء وصولا إلى النتائج والقرارات أو استخلاصنا لمفاهيم جديدة".

وتعرف المعرفة كذلك على أنها "حصيلة أو رصيد خبرة ومعلومات وتجارب ودراسات فرد أو مجموعة من الأفراد أو مجتمع معين في وقت محدد".

ومن خلال هذه التعاريف يتضح الفرق بين البيانات والمعلومات والمعرفة، فإذا كانت المعلومات هي ناتج تصنيع البيانات فإن المعرفة هي ناتج تصنيع المعلومات فالمعرفة هي حصيلة ما يمتلكه الفرد أو المؤسسة أو مجتمع من المعلومات وعلم وثقافة في مجال معين وفي وقت معين، وبتعبير آخر فإن المعرفة هي حصيلة لامتزاج ثلاث عناصر هي المعلومات الخبرة والحكمة البشرية.

الشكل رقم (01): الفرق بين البيانات والمعلومات والمعرفة

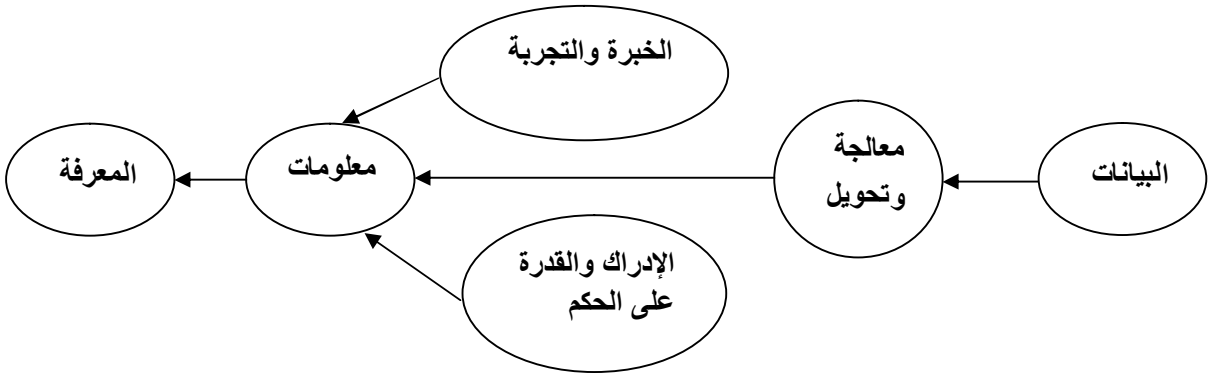

2.1. مفهوم نظام المعلومات: بعد التطرق إلى مفهوم كل من النظام والبيانات والمعلومات والمعرفة، يمكن الآن تعريف نظام المعلومات حيث يعرف بأنه " ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر تقوم بتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال قنوات وخطوط الاتصال".

أما (Dourneau) " يعتبر نظام المعلومات على أنه تلك الذاكرة الضخمة التي تسعى إلى خدمة صانعي القرار، ومختلف مستعملي المعلومات، بحيث تكون قادرة على إحاطتهم بالوضعية الحالية للمؤسسة، وكذلك الأحداث التاريخية التي تهمهم، والتي قامت بتسجيلها".

ويعرف نظام المعلومات بأنه " ذلك النظام المكون من معدات وبرامج وأفراد ومعطيات وعمليات والتي توظف في جمع ومعالجة وتخزين المعلومات".

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل لنظام المعلومات وهو أن نظام المعلومات عبارة عن مجموعة متكاملة من المكونات والإجراءات، تهدف إلى إنتاج معلومات قيمة تقدم إلى المستخدمين الذين هم بحاجة إليها، لتساعدهم في اتخاذ القرارات السليمة، وعمليات أخرى للتسيير.

ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية لنظام المعلومات داخل المؤسسة في النقاط الثلاثة التالية :

- تقديم معلومات لأغراض اتخاذ القرارات؛
- تقديم المعلومات التي تساعد في إجراء العمليات اليومية؛
- تقديم المعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الإدارة لمسؤولياتها.

وما يمكن ملاحظته هنا، أن المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات في المؤسسة تستخدم في أغراض مختلفة، وموجهة إلى أطراف داخلية وخارجية للمؤسسة.

2. مكونات ووظائف نظام المعلومات:

1.2. مكونات نظم المعلومات: يتكون نظام المعلومات من أربعة عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

1.1.2. المدخلات: يعتمد كل نظام على نظام مدخلات معينة، وينصب عليها نشاط النظام وعملياته. وتنحصر هذه المدخلات في نوعين رئيسين في جميع الأنظمة هما المادة فقط، أو البيانات فقط أو الاثنين معا، ومصادر هذه المدخلات مختلفة ومتنوعة من البيئة المحيطة بالنظام. وقد تكون مخرجات لنفس النظام، عند استخدامها كمدخلات جديدة من خلال عملية التغذية العكسية.

2.1.2. عمليات المعالجة: ويقصد بها النشاط الذي يمارس من قبل النظام على المدخلات، باعتماد المستلزمات الضرورية من قوى بشرية ومادية وإجراءات معينة من أجل تحويل هذه إلى المخرجات المطلوبة، وهي كذلك عملية تحويل البيانات لحل مشكلة أو مقابلة احتياج خاص لأجل توفير المعلومات، وقد يتضمن مفهومها كل الحسابات أو أحدها المقارنة ، التلخيص، التصفية أو التحويل .

3.1.2. المخرجات: تتحول المدخلات بفعل عمليات المعالجة إلى مخرجات التي تطرح في البيئة المحيطة أو تستخدم كمدخلات جديدة للنظام نفسه، وبصفة عامة المخرجات تمثل النتائج التي يعمل النظام للوصول إليها.

4.1.2. التغذية العكسية: وهو عنصر لابد من توفره، للتحقيق الانتظام في فعاليات النظام والرقابة عليها، ويتولى هذا العنصر مهمة المقارنة بين مخرجات النظام الفعلية وبين المخرجات المخططة والمحددة مسبقا. وبهذا تهدف التغذية العكسية إلى توفير أداة إرشادية لأنشطة النظام وتعمل على تقويم نتائج عمله وتصحيح الأهداف إذا تضمنت بعض الانحرافات.

ومن خلال توضيح العناصر التي تكون النظام والعلاقة بينها، يمكن تقديم الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): العلاقة بين العناصر الأربعة للنظام

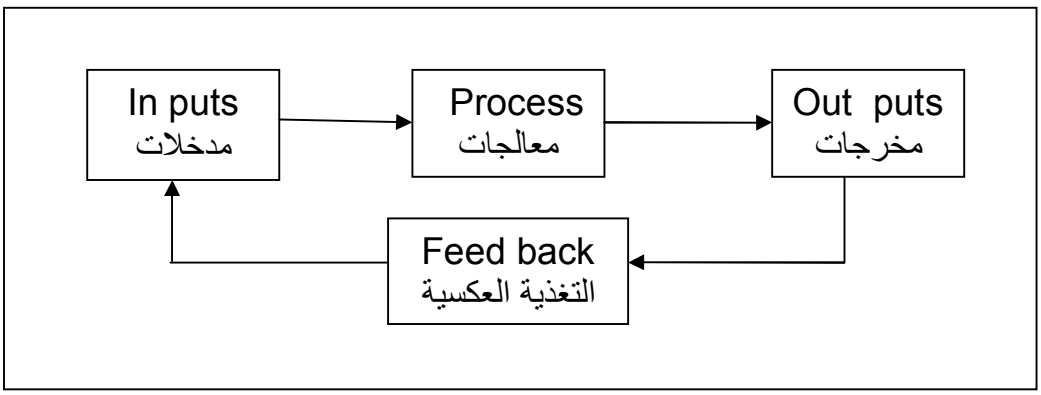

من خلال الشكل أعلاه، تكون العلاقة بين العناصر الأربعة للنظام عن طريق إدخال بيانات للنظام والتي تمثل المدخلات، ثم تتم عملية المعالجة لهذه المدخلات من أجل الوصول إلى نتائج تتمثل في مخرجات النظام وقد تستخدم هذه المخرجات كمدخلات جديدة للنظام وذلك عن طريق عملية التغذية العكسية.

2.2. وظائف نظام المعلومات: هناك خمسة وظائف أساسية يؤديها أي نظام للمعلومات وهي:

1.2.2. تجميع البيانات: وذلك عن طريق استخلاص البيانات من مختلف المصادر وتبويبها في مجموعات.

2.2.2. تشغيل البيانات: وذلك عن طريق معالجتها حسابيا ومحاسبيا ورياضيا وإحصائيا.

3.2.2. إدارة البيانات: ويتم ذلك من خلال ثلاثة مهام:

- تخزين البيانات في ملفات أو قواعد بيانات؛
- تحديث البيانات المخزنة؛
- استرجاع البيانات عن طريق الدخول إلى البيانات المخزنة والأخذ منها.

4.2.2. رقابة البيانات وسريتها: التأكد من صحة ودقة البيانات المخزنة و التصريح بوجود أقفال معدنية على أماكن المستندات وتسوية الأرصدة والتحقق والفحص.

5.2.2. إنتاج المعلومات: وضع المعلومات بين أيدي مستخدميها.

ثانيا: ماهية نظام المعلومات المحاسبي وعناصره

يكتسي نظام المعلومات المحاسبي أهميته من دور المعلومات المالية التي ينتجها النظام، والتي تسمح بالكشف عن الواقع المالي والاقتصادي للمؤسسة، ويستفيد منها العديد من الأطراف. وفي هذا المطلب تقديم لبعض تعاريف نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته(عناصره).

1. مفهوم نظام المعلومات المحاسبي: تقوم المحاسبة بأداء وظائفها عن طريق جملة عمليات تتضمن حصر، تجميع، وتشغيل البيانات ذات الطابع الاقتصادي والمعبر عنها بشكل كمي ونقدي وتحليل هذه البيانات. تهدف هذه العمليات إلى تحديد وتعيين الكم المقابل من الأحداث الاقتصادية والعمليات التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، من خلال عمليات القياس والتبويب والتلخيص، يتم التخفيض من الكم الضخم للبيانات، إلى عدد صغير نسبيا من القيم ذات أهمية مرتفعة، وإيصال المعلومات التي تخص المؤسسة إلى مجموعة كبيرة من المستفيدين الداخليين والخارجيين.

من العمليات التي يقوم بها نظام المعلومات المحاسبي، يمكن تصنيفه ضمن النظم التشغيلية، فهو يلعب دورا رئيسا في إدارة وتنظيم تدفق المعلومات داخل المؤسسة أو بين المؤسسة وبيئتها المحيطة.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية للمعلومات في المؤسسة، ويهتم فقط بالأحداث الاقتصادية التي يكمن التعبير عنها بشكل كمي ونقدي.

ويعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه" ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة الاقتصادية" .

ويعرف كذلك أنه " ذلك الجزء الأساسي من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة، في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة" .

وهناك تعريف شامل وهو أن " نظام المعلومات المحاسبي هو النظام الذي يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة من الأحداث الخارجية من الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية، ومعظم هذه البيانات يعبر عنها في صورة مالية (مثل قيمة المبيعات للمستهلكين)، رغم أن البيانات قد تكون غير مالية (مثل عدد ساعات العمل)، وتترجم بعد ذلك إلى بيانات مالية. وفي جانب المخرجات، فإن نظام المعلومات المحاسبي ينتج عنه مستندات وتقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها في صورة مالية. وهذه المعلومات المالية تمثل عملية تسجيل (كم من الأرباح تحققت؟) ومعلومات رقابية (ما هو مقدار المدفوعات مقارنة بالميزانية؟)، ومعلومات لاتخاذ القرارات (التكاليف والمنافع الخاصة بمنتج جديدة)".

ونستخلص من التعاريف السابقة أن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن الإجراءات التي تجمع، تسجل، تبوب البيانات المالية وتعالجها من أجل الحصول على معلومات مالية تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة، وكذا استعمالها في عمليات أخرى (كما أشير إليه سابقا).

2. عناصر نظام المعلومات المحاسبي: مقارنة بعناصر نظم المعلومات في المؤسسة، يتكون نظام المعلومات المحاسبي من ثلاثة أجزاء رئيسية:

1.2. المدخلات: تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في البيانات (وهي الأرقام الخام) التي تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في المؤسسة، وتدخل هذه البيانات إلى النظام محمولة على وسائط تسمى المستندات.

2.2. وسائل المعالجة: تتم معالجة مدخلات (بيانات) هذا النظام بواسطة إجراءات محكومة بقواعد ومبادئ علمية معينة، وتضم هذه الإجراءات، التسجيل والتبويب أو التصنيف، التلخيص وتحليل النتائج، ثم التقرير عنها (الدورة المحاسبية). ويتم القيام بهذه الإجراءات في دفاتر وسجلات محاسبية.

3.2. مخرجات النظام: وتتمثل مخرجاته في المعلومات الناتجة عن البيانات التي تم تشغيلها بالإجراءات السابقة. وتخرج المعلومات من النظام محمولة على وسائط تسمى التقارير. وتشمل هذه المعلومات ما يلي:

– معلومات عن نتيجة نشاط المؤسسة (من ربح أو خسارة) خلال فترة مالية معينة، ويحمل هذه المعلومات وثيقة ممثلة في قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر؛

– معلومات عن المركز المالي للمؤسسة في نهاية تلك الفترة، ويحمل هذه المعلومات وثيقة تعرف بقائمة المركز المالي أو الميزانية؛

- معلومات عن التغيرات التي تحدث في حقوق المساهمين خلال الفترة المالية، ويحمل هذه المعلومات وثيقة تسمى قائمة التغيرات في حقوق المساهمين،

- معلومات عن التغيرات التي تحدث في المركز المالي النقدي خلال فترة مالية معينة، ويحمل هذه المعلومات وثيقة تعرف بقائمة التدفقات النقدية.

ووجود نظام معلومات محاسبي في كل مؤسسة، ضروري، سواء كان نظاما محاسبيا يدويا بسيطا أو نظاما محاسبيا شاملا ومعقدا يعتمد على استخدام القدرات الهائلة للحاسبات الإلكترونية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين من المعلومات المالية، النوع الأول إجباري وتتمثل المعلومات المالية الإجبارية في المعلومات المطلوبة بقوة القانون، إذ تلزم المؤسسات بمسك الدفاتر والسجلات والمستندات وإنتاج القوائم المالية، وكذلك المعلومات المالية عن الأجور والمرتبات والعملاء والموردون. أما النوع الثاني من المعلومات المالية فهي اختيارية، ومثال ذلك أنظمة الموازنات ومحاسبة المسؤولية، والتقارير الخاصة للإدارة الداخلية.

3. مقومات نظام المعلومات المحاسبي: يتكون النظام المحاسبي على مجموعة من العناصر والمقومات التالية:

1.3 نظرية القيد المحاسبي: يوجد في هذا المجال نظريتان، الأولى نظرية القيد المفرد، التي استخدمت في حقبة تاريخية سابقة قبل القرن الرابع عشر، أما الآن فقد زالت وحلت محلها نظرية القيد المزدوج القائمة على القياس المالي المتوازن لأطراف العملية المالية التي تحدث في المؤسسة.

2.3 المجموعة المستندية: تعتبر المستندات القاعدة الأساسية للبيانات المحاسبية، حيث تعكس طبيعة الأحداث والعمليات المالية، ويعتبر المستند وثيقة إثبات، ومصدر أساسي للقيد في النظام المحاسبي.

3.3. الدفاتر المحاسبية: تتمثل في دفتر اليومية ودفتر الأستاذ، التي تضم القيود المحاسبية، والتي يحدد عملها ونوعها حسب الطريقة المحاسبية التي تتبعها المؤسسة، حيث هناك عدد من الطرق المحاسبية التي تنسب كل منها إلى البلاد التي ابتكرتها وطورتها واستعملتها، فهناك الطريقة الايطالية، الألمانية، الانكليزية ، الفرنسية والأمريكية، وفي الجدول التالي أهم الفروقات بين هذه الطرق الخمسة:

الجدول رقم 2: المقارنة بين طرق مسك الدفاتر المحاسبية

الطرق	الدفاتر المحاسبية المستخدمة	مراحل الترحيل

الأمريكية	دفتر واحد (يومية وأستاذ)	تسجيل العمليات في دفتر اليومية العامة، وفي نفس الوقت ترحل تلك القيود إلى دفتر الأستاذ، أي يكون دفتري اليومية والأستاذ معا.
الايطالية	دفتر اليومية العامة ودفتر الأستاذ العام	يتم ترحيل القيود المحاسبية من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ العام.
الألمانية	دفترين لليومية، احدهما خاص بالعمليات النقدية والأخر خاص بالعمليات الآجلة، ودفتر الأستاذ العام.	يتم ترحيل القيود المحاسبية من كلا دفتري اليومية إلى دفتر الأستاذ العام.
الانجليزية	دفاتر اليوميات المساعدة، دفاتر أستاذ مساعدة ودفتر أستاذ عام.	يتم ترحيل القيود من دفاتر اليوميات المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة، ومن ثم إلى دفتر الأستاذ العام للوصول إلى ميزان المراجعة.
الفرنسية	دفاتر اليوميات المساعدة، دفتر اليومية العامة، دفاتر الأستاذ المساعدة ودفتر الأستاذ العام.	تتم عملية ترحيل القيود لمحاسبية من اليوميات المساعدة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة، ومن ثم إلى دفتر اليومية العامة أين يتم إجراء قيود إجمالية شهريا، ثم يتم ترحيل هذه القيود إلى دفتر الأستاذ العام للوصول إلى ميزان المراجعة الشهري.

وهناك مجموعة من الدفاتر الإحصائية البيانية المتممة للدفاتر المحاسبية، والتي تستعمل خارج نظرية القيد المزدوج، وذلك لغايات إحصائية، لأغراض المشروع والتي يراها ضرورية.

4.3. مجموعة القواعد الإجرائية وقواعد الضبط والرقابة الداخلية: تحدد القواعد الإجرائية كيفية أداء العمل المحاسبي، وتعتبر دليلا مرشدا للعاملين في المحاسبة، وتتبع بقواعد الضبط والرقابة الداخلية لضمان دقة الأعمال المحاسبية، والمحافظة على أصول المؤسسة.

5.3 مجموعة وسائل وأدوات تطبيق النظام المحاسبي: وهي الأدوات والآلات اللازمة لتنفيذ العمل المحاسبي، مثل أجهزة الحواسب الالكترونية وبرامج التشغيل.

6.3. مجموعة البيانات والتقارير الدورية: وهي التي يجري تنظيمها من واقع السجلات المحاسبية بطريقة معينة، تتضمن معلومات مالية تقدم إلى جهات إدارية ولغايات اتخاذ القرارات الرشيدة.

4. مهمة تصميم النظام المحاسبي

ترتبط مهمة تصميم النظام المحاسبي باعتبارات عديدة منها حجم المؤسسة وطبيعتها وشكلها القانوني ففي المؤسسات ذات الحجم الصغير يقوم المحاسب بإنشاء وبناء النظام المحاسبي نظرا لبساطة نوعية المعلومات التي يحتاجها وسهولة عملياته أما بخصوص المؤسسات كبيرة الحجم وذات النشاط المتعدد فإن بناء النظام المحاسبي يحتاج إلى دراسات كبيرة لا يستطيع شخص واحد القيام بها، وعليه فإن هذه المهمة تتولاها مجموعة من المتخصصين داخل المؤسسة أو خارجها، ويمكن أن تتم من خلال المصادر الداخلية للمؤسسة ممثلة في قدرات أفراد إدارة الحسابات أو قسم متخصص لدراسة النظام المحاسبي وتعديله، أو عن طريق مصادر خارجية ممثلة في مكاتب المحاسبة والمراجعة أو المكاتب الاستشارية التي تقوم بهذه المهام.

وقد أدى التطور الحديث في إنتاج البيانات آليا إلى ظهور مكاتب متخصصة في دراسة وتعديل النظم المحاسبية، بالإضافة إلى أن الشركات التي تنتج هذه التجهيزات الآلية المتعلقة بإنتاج البيانات غالبا تقدم للمؤسسة مجموعة من الأنظمة النمطية أو تكلف متخصصين لديها بأن يشاركوا في تصميم الأنظمة المحاسبية لعملائها.

5. إجراءات بناء نظام المعلومات المحاسبي

يمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى ما يلي:

- دراسة طبيعة المؤسسة وهيكلها الوظيفي واحتياجاتها من البيانات.
- دراسة النظام المحاسبي القائم وتحديد مدى قدرته على الوفاء بحاجة المشروع من بيانات ونقاط الضعف والقوة فيه.
- عرض نتائج الدراسة السابقة على إدارة المشروع واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- التخطيط لمعالجة النظام القائم أو بناء النظام الجديد.
- تصميم إجراءات النظام الجديد وكتابة التقرير الخاص به.
- تخطيط إجراءات تنفيذ النظام الجديد.

1.5. دراسة طبيعة المؤسسة

ويتحقق هذا من خلال تجميع بيانات عن ملكية المؤسسة وشكلها القانوني وطبيعة نشاطها (صناعي،تجاري) ونوعية المنتجات التي تنتجها أو التي تشتريها وتبيعها والهيكل التنظيمي للمؤسسة مع توضيح إدارتها الرئيسية وما يتبعها من أقسام ومهام هذه الأقسام والعلاقات القائمة بينها.

وتفيد كل هذه المعلومات في وضع تصور عام عن المؤسسة والتي تساعده في تخيل نوعية البيانات التي يمكن تداولها واستعمالها بين أقسام المؤسسة وإدارتها.ويقوم مصمم النظام بإعداد خريطة تنظيمية للمؤسسة

أو يستخدم الخريطة التي حصل عليها ليضيف إليها تصوره الخاص فيها يختص بالبيانات والتقارير وتسلسل العمليات المالية بين أقسام المؤسسة وإدارتها.

2.5. دراسة النظام المحاسبي القائم

بعد أن يتعرف مصمم النظام على جوانب العمل في المؤسسة ومحل الدراسة وبناء التصور العام لما يجب أن يكون عليه العمل داخل الأقسام والإدارة تبدأ مهمته الأساسية في دراسة النظام المحاسبي القائم بغية التعرف على درجة كفاية ما به من تفصيلات للوفاء باحتياجات المؤسسة من البيانات ونقاط الضعف والقوة في النظام وذلك من خلال المراجعة للإجراءات المطبقة من أجل التعرف على أهداف النظام وتفاصيله من خلال دراسة التقارير والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لمعرفة محتوياتها ومدى كفاية ما بها من بيانات للوفاء باحتياجات المؤسسة وكذلك التعرف على جميع حسابات المؤسسة الرئيسية والفرعية لمعرفة مدى تكرار القيد والترحيل.والجهود التي تبذل في ذلك وهذا للحكم على مدى كفاءة عمليات التسجيل في الفاتر والتفاصيل الواردة بها ومدى وفائها باحتياجات الإدارة من البيانات، وكل هذه المعلومات تساعد مصمم النظام بإعداد وصف خاص به لإجراءات العمل في النظام المحاسبي القائم.

3.5. التخطيط لمعالجة النظام القائم أو بناء النظام الجديد

لا يستطيع مصمم النظام تحديد شكل التغيير الممكن بمفرده بل عليه التعرف على احتياجات إدارات المؤسسة ثم بلورتها في عدة اقتراحات بديلة.وعرض هذه الاقتراحات على إدارة المؤسسة للتعرف على الاقتراح المقبول منها والذي يجب أن يبدأ بتنفيذه.

4.5. تصميم نماذج وإجراءات النظام الجديد

يعد مصمم النظام تقرير يحتوي على مقدمة توضح طبيعة نشاط المؤسسة وهيكلها التنظيمي واحتياجاتها من البيانات ووصف موجز للنظام القائم موضحا نقاط القصور والضعف التي اهتم النظام الجديد بمعالجتها، ويتضمن التقرير وصف تفصيلي للنظام الجديد مع توضيح الأشكال والنماذج التي استقر رأيه عليها بشأن المستندات وسجلات اليومية وحسابات الأستاذ والتقارير التي يمكن إنتاجها من خلال النظام ومصادر بياناتها وخطوط الاتصال التي يتم من خلالها توجيه هذه التقارير.

5.5. إجراءات تنفيذ النظام الجديد

وتعتبر هذه المرحلة من أدق المراحل التي تواجه مصمم النظام وذلك كونه الوحيد الذي يفهم تفاصيل هذا النظام خطوط سير العمل به وتتم إجراءات التنفيذ في خطوتين.

– **الإعداد لتنفيذ النظام:** وتبدأ هذه المرحلة بعقد دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسة حول النظام الجديد وتفصيلاته وكيفية إعداد المستندات والدورة التي تمر بها حتى إتمام عملية التسجيل في الدفاتر وكيفية إعداد

التقارير وخطوط الاتصال التي تتدفق خلالها والهدف منها، وإرسال بعض الموظفين ذوي الدراية بعمليات المؤسسة في دورات تدريبية يتم إعدادها بمعرفة الشركة التي تقوم بتوريد هذه التجهيزات كما تتم الاستعانة بمصممي البرامج في الجهة التي ستقوم بتوريد التجهيزات الجديدة يف بناء البرامج الأولية لتشغيل النظام المحاسبي الجديد وتدريب العاملين في المؤسسة على كيفية تشغيل هذه البرامج.

– **إنشاء النظام الجديد وتنفيذه:** وفي هذه المرحلة يتم الانتقال إلى النظام الجديد حيث يتم طبع نماذج المستندات والتقارير والسجلات ويتم هذا الانتقال من خلال تشغيله أولا لفترة محدودة بجانب تشغيل النظام القديم ومراجعة النظام الجديد حتى تستقر الأمور ويكتمل تفهم العاملين لتفاصيل هذا النظام وفي بعض الأحيان يتم الانتقال للنظام الجديد انتقالا تدريجيا حيث يتم تطبيقه على مراحل بإحلال إجراءاته محل الإجراءات القائمة في كل قسم على حدى.إلا أن هذا الإجراء يؤدي إلى زيادة الوقت وطول الفترة لإنشاء النظام الجديد وهذا يؤدي إلى زيادة تكلفة تطبيقه وعلى مصمم النظام اختيار الأسلوب المناسب الذي يتماشى مع طبيعة العمل بالمؤسسة ودرجة تفهم العاملين لتفاصيل النظام وقدرتهم على تنفيذ إجراءاته.

وبانتهاء فترة النظام الجديد تنتهي مهمة مصمم النظام وعليه أن يقدم تقريرا نهائيا بذلك يوضح فيه الإجراءات المتبعة والنتائج المتوصل إليها وكذلك التوصيات بخصوص أية تعديلات قد ترى الإدارة إضافتها للنظام الجديد مستقبله لزيادة فعاليته في إنتاج البيانات.

الدرس الخامس: عرض القوائم والتقارير المالية

عرض القوائم والتقارير المالية

1. ماهية القوائم المالية، أهدافها ومستخدميها: تعتبر القوائم المالية بمثابة المحصلة النهائية للنظام المحاسبي، فهي مخرجات النظام التي يفترض فيها توفير المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات متخذي القرارات، ويعتبر معيار المنفعة من أهم المعايير التي تحكم العلاقة بين شكل ومضمون القوائم المالية واحتياجات متخذي القرارات، ولأن هذه الاحتياجات في تطور دائم ومستمر مستجيبة في ذلك للتطور والتغير في بيئة الأعمال، فالمعرفة المحاسبية لا تدخر جهدا في ملاحظة التطور في هذه الاحتياجات ويتبلور ذلك في التطور الدائم سواء لشكل أو مضمون تلك القوائم تحقيقا للمنفعة المستهدفة منها.

1.1. ماهية القوائم والتقارير المالية، والاعتبارات العامة لعرضها: تعتبر القوائم والتقارير المالية حلقة وصل بين المؤسسة والآخرين، حيث تستطيع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة التعرف على مختلف جوانب نشاط المؤسسة من خلال هذه القوائم والتقارير، وسنتطرق من خلال هذا المحور إلى مفهوم القوائم والتقارير المالية وماهية خصائصها النوعية، والحدود العامة لعرضها.

– **مفهوم القوائم والتقارير المالية:** من الضروري قبل البدء في تحديد ماهية القوائم المالية توضيح المقصود بالقوائم المالية والتقارير المالية، إذ أن هناك العديد من التعريفات لكلا المصطلحين بعضها يأخذ بمفهوم ضيق وبعضها يأخذ بمفهوم أوسع.

– **تعريف القوائم المالية:** إن إعداد القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من المؤسسات الموجودة حول العالم قد أسهم بقدر كبير في نشر الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء، لكن رغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة من بلد لآخر إلا أن هناك فروقا بينهما تسببت فيها ظروف اجتماعية واقتصادية وقانونية تحكمها البيئة المحيطة بالنظام المحاسبي، إن هذه الظروف المختلفة قد أدت إلى استخدام تعاريف مختلفة للقوائم المالية مما نتج عن هذا الاختلاف استخدام معايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية وفي إعطاء أسس مختلفة للقياس.

فالقوائم المالية هي "الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية".

وتشمل القوائم المالية عادة "قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة حقوق الملكية".

وانطلاقا مما سبق، نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم استعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب المعلومات والبيانات المحاسبية وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن القول، أن القوائم المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي، حيث هي الوسيلة الرئيسية التي من خلالها توصل المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزودهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي وتساعدهم في اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية.

– **تعريف التقارير المالية:** في بداية ظهور المحاسبة كان ينظر إلى القوائم المالية بأنها تعبر تعبيرا كافيا عن الأحداث والعمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المحاسبية، حيث تعبر بوضوح عن واقع المؤسسة دُونما حاجة إلى أية معلومات إضافية، ولكن مع مرور الزمن والتطور الاقتصادي وتعقد العمليات الاقتصادية، اتضح أن المعلومات الرقمية التي تعرضها القوائم المالية والمبنية على البيانات المدونة في السجلات المحاسبية يشوبها الكثير من القصور، كما أن هناك العديد من البدائل التي يمكن إتباعها في قياس نفس الأحداث والعمليات المالية، الأمر الذي لا يمكن قارئ القوائم المالية من فهمها دون فهم الافتراضات التي بنيت عليها والطرق التي اتبعت في قياسها.

لذلك بدأ الاهتمام بالإفصاح عن بعض المعلومات الوصفية غير الرقمية المرتبطة بالمعلومات المالية التي تعرضها القوائم المالية وذلك في شكل هوامش وإيضاحات وملاحظات للقوائم المالية.

لذا نجد أن "القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، حيث تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي عل معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية، ويتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية، كما تشمل التقارير المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، وقد تشمل التقارير المالية معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة".

مما سبق، نستنتج أن مفهوم التقارير المالية أشمل وأوسع من مفهوم القوائم المالية، بحيث يشمل أية معلومة ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمعلومات التي يخرجها النظام المحاسبي.

2.1. الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية: يورد المعيار المحاسبي الدولي(IAS1)"عرض القوائم المالية" سبعة اعتبارات لعرض القوائم المالية وتشمل ما يلي:

– **العرض العادل والامتثال لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:** يتطلب العرض العادل للقوائم المالية عرض أثر الأحداث والعمليات التي مرت بها المؤسسة بشكل صادق، وبما يتماشى مع ما تم تحديده وتعريفه للأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية من قبل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

– **فرضية استمرارية المؤسسة:** إن إعداد القوائم المالية يتم بموجب فرض استمرارية المؤسسة، وعند وجود تأكيدات أو مخاوف كبيرة لدى إدارة المؤسسة تفيد بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار، يتوجب الإفصاح عن ذلك وعن الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة، والإفصاح عن الأساس الذي يتم بموجبه إعداد القوائم المالية.

– **أساس الاستحقاق المحاسبي:** يتطلب إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية التي يتم إعدادها على الأساس النقدي، ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم، وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم، أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض النقدي.

– **الاتساق في العرض:** يتوجب على المؤسسة الاتساق في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية، ولا يمكن الخروج عن هذا الاتساق إلا في حالة حدوث تغيير أحد معايير المحاسبة الدولية أو عند حدوث تغيير الظروف الخاصة بالمؤسسة.

– **الأهمية النسبية والتجميع:** يتوجب عرض البنود غير المتشابهة والتي تمثل بنود لها أهمية نسبية في بنود منفصلة، أما في حالة كون قيمة البند لا تمثل أهمية نسبية عالية فيجوز دمج البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المتشابهة في بند واحد، ويمكن تفصيل ذلك إما في صلب القوائم المالية أو في الملاحق.

– **عدم المقاصة:** تعني المقاصة إظهار أو عرض بند معين بالرصيد الصافي بعد طرح الجانب الدائن من الجانب المدين أو العكس، والمقاصة قد تؤدي إلى غموض المعلومات المقدمة لمستخدميها، لذلك فقد منع المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) إجراء المقاصة بين أي من الأصول والالتزامات والمصاريف والإيرادات، ما لم يسمح أو يطلب ذلك احد معايير المحاسبة الدولية.

– **المعلومات المقارنة:** يتطلب المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) عرض البيانات المالية في القوائم المالية للفترة المالية الحالية والفترة السابقة ما لم يتطلب معيار محاسبي معين خلاف ذلك، كما يوجب المعيار إدراج المعلومات المقارنة في الإيضاحات والملاحظات الوصفية عندما تكون ملائمة لفهم محتويات القوائم المالية للفترة الحالية.

3.1. أهداف القوائم المالية: إن الهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها، وكيف تكون البيانات التي تحتويها هذه القوائم مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لشريحة عريضة من مستخدمي القوائم المالية.

– **الأهداف الرئيسية:** وتتمثل فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين والدائنين؛

- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، حيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية، مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها؛

- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها، مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة وكذلك تقدير إمكانياتها المالية واحتمالات مواجهة الفشل المالي.

على ضوء ما سبق، فإن الأهداف الرئيسية حاولت الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمستخدمي القوائم المالية وطبيعة القرارات التي يتخذونها، وأهم المعلومات التي تخدم الاحتياجات المشتركة لمجموعة من الفئات وليست لخدمة احتياجات فئة دون الأخرى.

– **الأهداف الفرعية:** وتتمثل فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها، ويتم ذلك وفق أساس الاستحقاق الذي يربط بين المجهودات والإنجازات ويسمح بتنبؤات سليمة؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال، أي تحديد مصادر الحصول على الأموال وأوجه إنفاقها؛
- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها؛
- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.

نستنتج أن الأهداف الفرعية يمكنها توفير بيانات صالحة للاستخدام في القرارات المتعلقة بالمجالات التالية: التغير في المركز المالي، الموارد الاقتصادية، التدفقات النقدية، النتيجة وعناصرها، الحكم على أداء الإدارة، اتخاذ القرارات ذات المنفعة للمساهمين و مساعدة المستخدمين في فهم المعلومات المالية.

مما سبق، يمكن إبراز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة عناصر أساسية:

– **أداة اتصال:** حيث تعمل القوائم المالية على توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المالية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنه، أي وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها من جهة، ووسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة والموردين والزبائن والبنوك من جهة أخرى؛

– **وسيلة لتقييم الأداء:** حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها، والحكم على المركز المالي للمؤسسة، ومدى التقدم في تحقيق أهدافها وكيفية استخدام مواردها؛

– **وسيلة في اتخاذ القرارات:** حيث تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل، وتساعد الأطراف ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة في اتخاذ العلاقات المختلفة.

4.1. مستخدمو القوائم المالية: تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية، كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي:

– **المستثمرون الحاليون والمحتملون:** وتعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي يتم اتخاذها، حيث تتمثل أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمر في:

- اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم المؤسسة؛
- تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية؛
- تقييم كفاءة إدارة المؤسسة، وسيولتها ومستقبلها ومقارنة أسهمها مع أسهم باقي المؤسسات.

– **الموظفون:** ويعتبر الموظفون مورد المؤسسة الهام حيث تتبني عليهم استمرارية المؤسسة وأدائها لأعمالها بما يشعرهم بالأمن والرضا الوظيفيين، لذلك فهم يحتاجون إلى معلومات تتعلق بمدى التحسن الوظيفي في المستقبل ، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالبهم.

– **المقرضون:** ويمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للمؤسسة والذي يكون في الغالب طويل الأجل، وما يهم المقرضين سواء كانوا حاليين أو محتملين هو الهيكل التمويلي للمؤسسة، ونسب المديونية، ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير، كذلك قدرة المؤسسة على دفع أقساط القروض وفوائدها في مواعيد استحقاقها.

– **الموردون والدائنون التجاريون:** وتعتبر هذه الفئة مصدر لتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول، والنسب المتعلقة بمعدلات دوران المخزون للتأكد من استمرارية المؤسسة وكفاءتها وربحيتها.

– **الزبائن:** ويعتبر الزبائن مصدر الإيرادات، حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع وخدمات، لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.

– **الحكومة بأجهزتها المختلفة:** وتعتبر المؤسسات بالنسبة للحكومة من الدعائم الرئيسية التي تستند إليها في تمويل خططها من خلال الضرائب، وتحقيق الأهداف الاجتماعية كالتشغيل والتقليل من نسب البطالة والفقر، لذلك فالحكومة تحتاج إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب ومدى المساهمة العامة للمؤسسة في الاقتصاد الوطني.

– **الجمهور:** وله متعلقات واهتمامات مختلفة بالمؤسسات منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها، ومنها ما يتعلق بدور المؤسسات الاجتماعي والتنموي، ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات وغير ذلك، حيث أن المؤسسة كائن حي وعضو فعال في المجتمع يؤثر ويتأثر به.

وما يجدر ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن هذه الفئات والتي لم يرد ذكرها ضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية: إدارة المؤسسة، المحللون والمستشارون الماليون، السوق المالي، المنافسون والمحامون.

وعلى العموم يمكننا تقسيم المستخدمين الذين لهم مصلحة في الحصول على المعلومات المالية لاستخدامها في ترشيد قراراتهم المختلفة إلى ثلاثة أصناف هي:

– فئات من داخل المؤسسة: وتتمثل في الجهاز الإداري والموظفون؛

– فئات خارجية لها علاقة مباشرة بالمؤسسة: وتمثل المستخدمين الذين لهم علاقة مباشرة حالية أو مستقبلية بالمؤسسة، مثل المساهمين والمستثمرين، المقرضين، الموردين، الزبائن والحكومة؛

– فئات خارجية لها علاقة غير مباشرة بالمؤسسة: وهي فئات تمثل حلقات المجتمع التي يهمها الاطمئنان على صحة المواطن وأمن المجتمع وسلامته، وتضم أفراد المجتمع، مراكز حماية البيئة ومكافحة التلوث، منظمة حقوق الإنسان والنقابات المهنية كالأطباء والحقوقيين والمحاسبين وغيرهم من الفئات الأخرى.

2.2. عرض قائمتي المركز المالي والدخل: تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لاتخاذ القرارات المناسبة، ورغم وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة إلا أن هناك بعض الاختلافات في احتياجات تلك الأطراف من المعلومات، مما يستدعي إعداد مجموعة من القوائم المالية المختلفة حتى تلبي كل منها احتياجات جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية، وتعتبر قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من أهم القوائم المالية الأساسية، لما لهما من دور في تشكيل واستنتاج باقي القوائم المالية الأخرى.

ولقد اهتمت الهيئات المحاسبية الدولية المختصة بالقوائم المالية ذات الغرض العام، فأصدرت جملة من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IFRS/IAS) لتوضيح كيفية إعداد وقياس وعرض هذه القوائم، فتم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) لعرض القوائم المالية وذلك بهدف تحديد الأسس العامة التي يتوجب مراعاتها عند إعداد تلك القوائم ثم تفصيل محتوياتها وطرق عرضها.

1. عرض قائمة المركز المالي: تعتبر قائمة المركز المالي من ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام لما لها دور في إبراز الصورة الحقيقة للمؤسسة، لذا سنتطرق إلى مفهوم هذه القائمة وما هي أهم العناصر المكونة لها.

– **مفهوم قائمة المركز المالي:** ينطلق التعريف المعياري لقائمة المركز المالي من الهدف الذي يجب أن تحققه هذه القائمة، "وهنا يمكن أن يكون الهدف تصوير المركز الاقتصادي أو تصوير المركز المالي للمؤسسة، ومن الواضح أن المركز الاقتصادي هو أعم وأشمل من المركز المالي".

وتختلف تعريفات الميزانية في الأدبيات المحاسبية باختلاف الزاوية التي ينظر إلى الميزانية من خلالها.

ويمكن أن تعرف الميزانية بأنها "كشف بالأرصدة التي لا تزال مفتوحة في تاريخ معين بعد إغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الدخل"، كما تعتبر هذه القائمة "بمثابة تقرير يوضح المعلومات الخاصة بقيمة استثمارات المؤسسة في الأصول ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة في الدائنين وحقوق المؤسسة أو الملكية، وهذه المعلومات التي يقدمها المركز المالي تستخدم بواسطة أطراف في أغراض متباينة منها تقييم العائد على الاستثمارات وتحليل العلاقة بين البنود المختلفة، وكذلك تحديد السيولة وقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وما إلى ذلك".

ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS1): "تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة".

ومن التعاريف السابقة نستخلص النقاط التالية:

- قائمة المركز المالي عبارة عن بيان أو جدول يحتوي على أصول وخصوم المؤسسة، يتم إعداده في نهاية فترة معينة لتبين المركز المالي للمؤسسة؛
- تظهر قائمة المركز المالي الأرصدة المدينة والدائنة الناتجة عن عمليات الجرد بتاريخ إقفال الحسابات؛
- تظهر قائمة المركز المالي في جانب الخصوم مصادر أموال المؤسسة (أموال خاصة، ديون طويلة الأجل وقروض قصيرة الأجل)، في حين نجد في جانب الأصول أوجه استخدام هذه الأموال من (مباني، أدوات، مخزونات، نقدية وغيرها).

واستنادا إلى ما سبق، فإن الميزانية هي قائمة تظهر أصول وخصوم المؤسسة ومكوناتها ومقدارها في تاريخ معين، ويطلق عليها "الميزانية" لأنها تتخذ إحدى أشكالها صورة جدول له جانبين متساويين ومن ثم متوازنين من ناحية، ويطلق عليها أيضا "قائمة المركز المالي" لأن الهدف الرئيسي من إعدادها هو إظهار حقيقة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على الاستثمار في نشاطها والوفاء بالتزاماتها، وتعتبر الميزانية أو قائمة المركز المالي من أهم التقارير أو القوائم المالية التي تنتجها المؤسسة.

– **مكونات قائمة المركز المالي:** يمكن إبراز أهم العناصر الأساسية لقائمة المركز المالي في ثلاث بنود رئيسية هي:

– **لأصول:** وهي موارد يتم السيطرة من قبل المؤسسة كنتيجة لأحداث سابقة، ويتوقع منها منافع اقتصادية مستقبلية إلى المؤسسة.

ويجب أن يسجل الأصل في الميزانية إذا توفرت الشروط التالية:

- أن يكون ناتج عن نفقة؛
- احتمال تحقيق منفعة اقتصادية مستقبلية؛
- إمكانية مراقبته (قدرة المؤسسة على التحكم في المنافع الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار الفرضية الأساسية للمخاطر)؛
- إمكانية تعريفه من خلال الفصل بين النشاطات في المؤسسة أو بواسطة التشريعات أو من خلال العقد؛
- إمكانية قياس وحساب تكلفته أو قيمته عند تقييمه بكل موثوقية.

وتنقسم الأصول إلى العناصر الآتية:

– **الأصول غير المتداولة:** وهي أصول غير معدة للاستهلاك التام أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، ويتم اقتناءها لتسيير أعمال المؤسسة وللاستفادة من طاقتها الإنتاجية وتشمل هذه الأصول الآتي:

– **الأصول الملموسة:** وهي أصول مادية تحتفظ بها المؤسسة لاستخدامها في عمليات الإنتاج أو في توريد السلع والخدمات أو لتأجيرها للغير، أو لاستخدامها للأغراض الإدارية والتي يتوقع استخدامها لأكثر من فترة مالية واحدة، ومن أمثلة ذلك: الأراضي، المباني، الأثاث، المعدات والآلات، ويجب الإفصاح عنها مقرونة بمجمع الاهتلاك المتعلق بها.

- **الأصول غير الملموسة:** وهي أصول غير متداولة وليس لها وجود مادي ملموس ويتوقع أن تتدفق منها منافع مستقبلية، وتشمل هذه الأصول كل من الشهرة، العلامات التجارية، براءة الاختراع وحقوق الملكية.
- **الأصول المالية طويلة الأجل:** وتتمثل في السندات المحتفظ بها لتاريخ استحقاق ثابت ومحدد ويكون بعد فترة أكثر من 12 شهرا من تاريخ إعداد الميزانية.
- **الأصول المحتفظ بها للبيع:** عندما تقرر المؤسسة بيع أصل أو مجموعة من الأصول عندها يجب أن يتم إعادة تصنيف تلك الأصول كأصول محتفظ بها للبيع.
- **الأصول غير المتداولة الأخرى:** وتضم الحسابات التي لا ينطبق عليها فئات الأصول الأخرى مثل: النفقات طويلة الأجل المدفوعة مسبقا، تكلفة إصدار السندات المؤجلة، الحسابات المدينة غير المتداولة والضرائب المؤجلة.

وينص المعيار المحاسبي الدولي(IAS1) صراحة على عدم جواز تصنيف الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة كأصول أو التزامات متداولة.

- **الأصول المتداولة:** وفقا للمعيار المحاسبي الدولي(IAS1) فإنه يجب تصنيف الأصل على أنه متداول عندما ينطبق عليه واحدة مما يلي:

- عندما تحتفظ المؤسسة بالأصل لغايات تحصيله أو بيعه أو المتاجرة به أو استخدامه خلال الدورة التشغيلية العادية (12شهرا من تاريخ الميزانية)؛
- في حالة كون الأصل عبارة عن نقدية أو نقدية مكافئة، ولا يوجد قيود على استعماله.

وبذلك الأصول المتداولة تشمل العناصر التالية:

- **المخزونات:** وتشمل السلع والمنتجات تامة الصنع، المواد الأولية، المنتجات والخدمات قيد التنفيذ، الفضلات والمهملات وغيرها.
- **الذمم المدينة:** وتشمل المبالغ المستحقة على الزبائن، أوراق القبض والضرائب وما شابهها.
- **الأموال الموظفة والأصول المالية المتداولة الأخرى:** وهي الأصول المالية التي يتم اقتنائها بهدف تحقيق أرباح من التذبذبات قصيرة الأجل في أسعارها أو هوامش تقلب الاتجار بها، وتشمل الأسهم، السندات والقروض.
- **النقدية والنقدية المكافئة (الخزينة):** وتشمل النقدية بالصندوق، الحسابات الجارية لدى البنوك ومؤسسات البريد، والإيداعات لدى البنوك التي يمكن سحبها عند طلب المؤسسة، أما النقدية المكافئة فحسب المعيار المحاسبي الدولي(IAS7) تمثل الأصول قصيرة الأجل وذات السيولة العالية وتكون جاهزة للتحول إلى سيولة بقيمة محددة ولها تاريخ استحقاق لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

<u>ملاحظة</u>: وفق المعيار(IAS1) يعتبر المخزون والذمم المدينة التجارية ضمن الأصول المتداولة حتى وإن كان من غير المتوقع تحققها وتحولها لنقد خلال 12 شهر من تاريخ الميزانية.

- **حقوق الملكية:** وتمثل حقوق المساهمين من رؤوس الأموال الممثلة في أصول المؤسسة، وصافي النتائج التراكمية الناجمة عن عمليات وأحداث سابقة وتشمل العناصر التالية:
- **رأس المال الصادر:** ويتمثل في القيمة الاسمية للأسهم العادية والأسهم الممتازة، ويجب أن يتم عرضها إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات، بحيث تشمل عدد الأسهم المصرح بها وعدد الأسهم المصدرة المدفوعة بالكامل وعدد الأسهم القائمة غير المسددة.
- **الاحتياطات:** وتمثل الاحتياطات مبالغ أو نسب محددة يتم اقتطاعها من الأرباح المحققة.
- **فارق إعادة التقييم:** ويتمثل في الزيادة في قيمة الأصل بعد إعادة تقييمه بالقيمة العادلة مقارنة بالقيمة المثبتة قبل التقييم.
- **النتيجة الصافية:** وتتمثل في نتيجة الدورة المالية للمؤسسة مطروحا منها الضرائب.
- **حقوق الأقلية:** وتمثل حصة الأقلية في صافي الأصول المؤسسة التابعة، ويظهر الحساب عند إعداد القوائم المالية الموحدة ضمن بند حقوق الملكية وفي بند منفصل.

- **الالتزامات (الديون):** وهي تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات المالية لمؤسسة معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.

ويتم عادة إظهار الالتزامات في الميزانية حسب ترتيب الدفع للالتزامات كالآتي:

- **الالتزامات غير المتداولة:** وهي الديون طويلة الأجل والتي لا يتوقع تسديدها خلال دورة التشغيل الجارية، أي تستحق خلال فترة أكثر من 12 شهرا، ولا يتم اقتنائها لأغراض المتاجرة.

وتشمل الالتزامات غير المتداولة ما يلي:

- **قروض وديون مالية:** وتتمثل في الالتزامات الناشئة عن هيكل التمويل طويل الأجل للمؤسسة، مثل إصدار السندات والأوراق المالية أو الكمبيالات طويلة الأجل، والتزامات عقود الإيجار التمويلي طويلة الأجل.
- **الالتزامات الناشئة عن العمليات غير الاعتيادية للمؤسسة:** مثل التزامات التقاعد، مخصصات طويلة الأجل والضرائب المؤجلة.

- **الالتزامات المتداولة:** وهي الديون قصيرة الأجل، ويعمل المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) على تصنيف الالتزام بأنه متداول عندما ينطبق عليه أحد الحالات التالية:

- يستحق السداد خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، أي خلال فترة 12 شهرا من تاريخ الميزانية؛
- يحتفظ به لغايات المتاجرة؛
- لا تستطيع المؤسسة تأجيل سداده لمدة تتجاوز 12 شهر.

أما الالتزامات التي تنوي وتستطيع المؤسسة تجديدها فتصنف التزامات طويلة الأجل حتى ولو كان تاريخ استحقاقها يقل عن 12 شهر، أو في حالة موافقة المقرض قبل تاريخ إعداد الميزانية على إعطاء المؤسسة فترة سماح للسداد تتجاوز 12 شهر.

وتشمل الالتزامات المتداولة ما يلي:

– **الموردون وحسابات ملحقة:** وهي الالتزامات الناشئة عن الحصول على البضائع والخدمات المستعملة في الدورة التشغيلية للمؤسسة مثل (الحسابات الدائنة، أوراق الدفع قصيرة الأجل، الأجور مستحقة الدفع، الضرائب مستحقة الدفع والمصاريف الأخرى المستحقة الدفع).

– **ديون أخرى:** مثل المبالغ المقبوضة مقدما من الزبائن لتقديم بضائع أو أداء خدمات، والتزامات أخرى تستحق خلال الدورة التشغيلية الجارية كالسندات.

– **شكل قائمة المركز المالي:** أما فيما يخص شكل قائمة المركز المالي، فالمعيار المحاسبي الدولي(IAS1) لم يتضمن إلزاما بشكل معين لها، فقد يتم عرضها على شكل قائمة أو يتم عرضها على شكل ميزانية، ويمكن أن تأخذ القائمة أحد الأشكال التالية:

- عرض الأصول المتداولة ثم الأصول غير المتداولة، ثم عرض الالتزامات المتداولة ثم الالتزامات غير المتداولة ثم حقوق الملكية أو حقوق الملكية قبل الالتزامات؛

- عرض الأصول غير المتداولة ثم الأصول المتداولة، ثم يتم عرض الالتزامات وحقوق الملكية بعرض الالتزامات غير المتداولة ثم الالتزامات المتداولة ثم حقوق الملكية، أو حقوق الملكية قبل الالتزامات.

ويمكن عرض شكل قائمة المركز المالي حسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) كما يلي:

الشكل رقم (01):قائمة المركز المالي في:31/12/n+1

الأصـــــــول	31/12/n+1	31/12/n
الأصول غير المتداولة:		
- العقار مصانع وتجهيزات	xx	xx
- أصول غير ملموسة	xx	xx
- استثمارات في شركات زميلة	xx	xx
- أصول مالية متاحة للبيع	xx	xx
الأصول المتداولة:	xx	xx
- المخزونات	xx	xx
- الذمم التجارية المدينة	xx	xx
- أصول متداولة أخرى		
- النقدية والنقدية المعادلة		
إجمـــــالي الأصـــول	xx xx	xx xx
حقوق الملكية والخصوم		
حقوق الملكية المنسوبة لمالكي الشركة الأم:		
- أسهم رأس المال	xx	xx
	xx	xx

- أرباح غير موزعة	XX	XX
- مكونات أخرى لحقوق الملكية	XX	XX
حقوق الأقلية	XX	XX
إجمالي حقوق الملكية	XX	XX
الخصوم غير المتداولة:	XX	XX
- القروض طويلة الأجل	XX	XX
- ضرائب مؤجلة	XX	XX
- مخصصات طويلة الأجل	XX	XX
إجمالي الخصوم غير المتداولة	XX	XX
الخصوم المتداولة:	XX	XX
- ذمم دائنة تجارية وذمم دائنة أخرى	XX	XX
- قروض قصيرة الأجل	XX	XX
- الجزء الجاري من القروض طويلة الأجل		
- الضريبة الجارية الواجبة الدفع		
- مخصصات قصيرة الأجل		
إجمالي الخصوم المتداولة		
إجمالي الخصوم		
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	XX XX	XX XX

2. عرض قائمة الدخل: تعتبر قائمة الدخل من القوائم المالية التي يُنظر إليها باهتمام متزايد لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي، بل في كثير من الأحيان ينظر إليها بأهمية أكثر من قبل الأطراف التي تُعنى خاصة باتخاذ قرارات تتعلق بالربحية والاستثمار.

– **مفهوم قائمة الدخل:** لقد عرفت هذه القائمة بعدة تسميات قد تختلف من شخص إلى آخر حسب وجهة النظر أو الزاوية التي يرى منها هذه القائمة، فهي "قائمة تعرض نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة"، ويشار إلى قائمة الدخل أحيانا "بقائمة الربح، حيث تهدف إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعادة ما يهتم المستخدمين بهذه القائمة للحكم على ربحية المؤسسة المشروع وتحديد قيمة الاستثمارات والديون".

وبصفة عامة قائمة الدخل يتم فيها جمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة (التجاري والإنتاجي) في دورة معينة دون تحديد تواريخ تسجيلها، وهي بمثابة أداة مفيدة في مراقبة التسيير الداخلي للمؤسسة.

– **عناصر قائمة الدخل:** ينص المعيار المحاسبي الدولي(IAS1) على أنه يجب كحد أدنى أن تشمل قائمة الدخل على البنود (العناصر) التالية: الإيرادات، نتائج أنشطة التشغيل، تكاليف التمويل، حصة أرباح وخسائر الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة والتي تعالج محاسبيا بطريقة حقوق الملكية، مصروف الضرائب، الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، البنود غير العادية، حصة الأقلية، صافي الربح عن الفترة.

ويمكن توزيع هذه العناصر على ثلاث مجموعات رئيسية تتضمنها قائمة الدخل وهي:

– **الإيرادات:** وتتمثل في تلك المبالغ المستلمة أو التي ستستلم كمقابل للمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة للغير في إطار نشاطها، إضافة إلى الإيرادات المتحصل عليها دون مقابل.

– **المصاريف:** وقي المبالغ المدفوعة أو التي ستدفع للغير من طرف المؤسسة كمقابل لما تحصلت عليه من مستلزمات نشاطها ومختلف الخدمات المقدمة من الغير، وغيرها من المصاريف والأعباء التي تتطلبها طبيعة نشاط المؤسسة والضرورية لاستمراريته.

– **النتائج:** تتمثل النتائج في الفرق بين الإيرادات الناتجة عن مختلف نشاطات وعمليات المؤسسة والمصاريف والأعباء التي استنفذتها هذه العمليات، أي هي عبارة عن الربح أو الخسارة الناتج عن كل عملية من عمليات المؤسسة.

– **شكل قائمة الدخل:** بموجب المعيار(IAS1) يجب تصنيف المصاريف وتحليلها إما حسب طبيعتها (مواد أولية، مصاريف الموظفين، الاهتلاكات)، أو حسب الوظائف (تكلفة المبيعات، مصاريف البيع ومصاريف إدارية)، وفي حالة استخدام المؤسسة تصنيف المصاريف حسب الوظائف يتوجب في هذه الحالة الإفصاح عن طبيعة بنود المصاريف في كل وظيفة مثل تحليل المصاريف البيعية إلى إهتلاك، رواتب وإيجار...إلخ.

ويجب اختيار الأسلوب الذي يقدم معلومات موثوقة وأكثر ملائمة والذي يعتمد على كل من العوامل التاريخية والصناعية وطبيعة المؤسسة، ويشجع المعيار(IAS1) المؤسسات على عرض ذلك التحليل في صلب قائمة الدخل، أي أن المعيار لم يوجب تحليل المصاريف في صلب قائمة الدخل بل يشجع على ذلك.

واعتمادا على ما سبق ، يمكن عرض قائمة الدخل بطريقتين هما:

– **حسب الطبيعة:** وفقا لهذا الأسلوب يتم تجميع المصروفات ضمن الربح أو الخسارة حسب طبيعتها، مثل ذلك:(الإهتلاك ومشتريات المواد وتكاليف النقل والأجور والرواتب وتكاليف الإعلان)، ولا يتم إعادة توزيعها بين مختلف الوظائف ضمن المؤسسة.

وهناك توجيهات مرفقة بالمعيار ولكن ليست جزء منه، نصت على عرض الدخل الشمل مع تصنيف المصروفات حسب الطبيعة وذلك في قائمتين: قائمة الدخل المستقلة وقائمة الدخل الشامل كما هو موضح في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (02): قائمة الدخل المستقلة في نهاية الفترة (n+1) حسب الطبيعة

	n+1	n
الإيراد	xx	xx
دخل آخر	xx	xx
التغيرات في مخزون السلع تامة الصنع والإنتاج تحت التشغيل	(xx)	(xx)
الإنتاج المنجز من قبل المؤسسة والمرسل	xx	xx
المواد الخام والمواد القابلة للإستهلاك المستعملة	(xx)	(xx)
مصروفات الإهتلاك	(xx)	-
انخفاض قيمة العقار، المصانع والتجهيزات	(xx)	(xx)
مصروفات أخرى	xx	(xx)
تكاليف التمويل	xx	(xx)
نصيب الربح في الشركات الزميلة	(xx)	xx
الربح قبل الضريبة	-	(xx)
مصروف ضريبة الدخل	xxx	xxx
الربح بالنسبة للسنة من العمليات المستمرة	xx	xx
الخسارة بالنسبة للسنة من العمليات المتوقفة	xx	xx
الربح بالنسبة للسنة	xxxx	xxx
الربح الراجع إلى:		
ملاك الشركة الأم		
حصة الأقلية		
التوزيعات لكل سهم (بالوحدات النقدية):		

الشكل رقم (03): قائمة الدخل الشامل في نهاية الفترة (n+1) حسب الطبيعة

	n+1	n
الربح بالنسبة للسنة	xx	xx
الدخل الشامل الآخر:		
فرق الصرف عن ترجمة العمليات الأجنبية	xx	xx
أصول مالية متاحة للبيع	(xx)	xx
فائض إعادة تقييم العقارات	xx	xx
نصيب الدخل الشامل الآخر من الشركات الزميلة	(xx)	(xx)
ضرائب الدخل المتعلقة بمكونات الدخل الشامل الآخر	xx	xx
	xxx	xx

الدخل الشامل الأخر بالنسبة للسنة، صافي من الضريبة	xx	xx
إجمالي الدخل الشامل بالنسبة للسنة	xxxx	xxxx
إجمالي الدخل الشامل الراجع إلى:		
ملاك الشركة الأم		
حصة الأقلية		

- **حسب الوظيفية:** وتصنف المصروفات بموجب هذا الأسلوب حسب وظيفتها إما كجزء من تكلفة المبيعات أو على سبيل المثال تكلفة أنشطة التوزيع أو الأنشطة الإدارية، ولابد أن تفصح المؤسسة على الأقل عن تكلفة المبيعات في هذه الطريقة منفصلة عن باقي المصروفات.

ويمكن عرض الدخل الشامل مع تصنيف المصروفات حسب الوظيفة، وذلك في قائمة واحدة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): قائمة الدخل الشامل في نهاية الفترة (n+1) حسب الوظيفة.

	n+1	n
الإيراد	xx	xx
تكلفة المبيعات	(xx)	(xx)
مجمل الربح	xx	xx
دخل آخر	xx	xx
تكاليف التوزيع	(xx)	(xx)
مصروفات إدارية	(xx)	(xx)
مصروفات اخرى	xx	xx
تكاليف التمويل	xx	xx
نصيب الربح في الشركات الزميلة	(xx)	(xx)
الربح قبل الضريبة	xx	xx
مصروف ضريبة الدخل	xx	xx
الربح بالنسبة للسنة من العمليات المستمرة	(xx)	xx
الخسارة بالنسبة للسنة من العمليات المتوقفة	xx	xx
الربح بالنسبة للسنة	xx	(xx)
الدخل الشامل الآخر:	(xx)	xx
فرق الصرف عن ترجمة العمليات الأجنبية	xx	xx
أصول مالية متاحة للبيع	xx	xx
فائض إعادة تقييم العقارات	xx	xx
	xx	xx

نصيب الدخل الشامل الآخر من الشركات الزميلة	XX	XX
ضرائب الدخل المتعلقة بمكونات الدخل الشامل الآخر	XX	XX
الدخل الشامل الآخر بالنسبة للسنة، صافي من الضريبة	XX	XX
إجمالي الدخل الشامل بالنسبة للسنة		
الربح الراجع إلى:		
ملاك الشركة الأم		
حصة الأقلية		
إجمالي الدخل الشامل الراجع إلى:		
ملاك الشركة الأم		
حصة الأقلية		
التوزيعات لكل شهم (بالوحدات النقدية)		

– **مزايا وعيوب قائمتي المركز المالي والدخل:** تعتبر قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من أهم القوائم المالية التي يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، ورغم تميز هاتين القائمتين بعدة مزايا غير أنهما تحملان عدة عيوب تنقص من أهميتهما، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

– **مزايا وعيوب قائمة المركز المالي:** ويمكن توضيح أهم المزايا وأهم العيوب كما يلي:

– **مزايا قائمة المركز المالي:** وتتجلى مزايا قائمة المركز المالي في تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح المركز المالي للمؤسسة من خلال تقديم ما لها من حقوق وما عليها من التزامات؛
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية؛
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها المستحقة الدفع عن طريق نسب التداول والسيولة؛
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الديون إلى حقوق الملكية؛
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها، وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو المؤسسة من خلال إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها؛
- القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول؛
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية؛

– **عيوب قائمة المركز المالي:** بالرغم من الفوائد العديدة للميزانية إلا أن هناك سلبيات تؤثر على قدرة الميزانية في تمثيل الواقع المالي الفعلي للمؤسسة في وقت واحد ومن أهم هذه العيوب نذكر:

- لا تعكس قائمة المركز المالي القيمة الحالية للكثير من الأصول حيث يستخدم مبدأ التكلفة التاريخية لتقييم تلك الأصول في حالة عدم القدرة على إعادة تقييمها، وبالتالي فإن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة لا يتم تقديره بشكل دقيق؛

- الاعتماد على التقدير والحكم الشخصي، حيث تظهر الكثير من العناصر في قائمة المركز المالي على أساس الحكم والتقدير الشخصيين، مثل تقدير الديون الممكن تحصيلها، العمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل وقيمة المخزون الظاهرة في قائمة المركز المالي؛

- عدم شمول قائمة المركز المالي للعديد من العناصر ذات القيمة المالية للمؤسسة والتي يصعب قياسها بموضوعية، ومن أمثلة ذلك: الموارد البشرية، السمعة الجيدة، التفوق في الأبحاث والشهرة المكتسبة داخليا.

– **مزايا وعيوب قائمة الدخل:** تتمثل أهم مزايا وعيوب قائمة الدخل فيما يلي:

– **مزايا قائمة الدخل:** إن الهدف الأساسي من قائمة الدخل هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بطرق متعددة، إضافة إلى معلومات أخرى مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ويمكن تحديد هذه المزايا على النحو التالي:

- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمؤسسة؛
- تساعد على تقييم قدرة الإدارة في استغلال موارد المؤسسة بشكل فعال من أجل تحقيق أهدافها المسطرة؛
- التعرف على النشاطات التشغيلية للمؤسسة، وتركيبة المصروفات التي قامت بإنفاقها؛
- تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المؤسسة؛
- التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة، ومعرفة الملاك لنتائج استثماراتهم.

– **عيوب قائمة الدخل:** بالرغم من كل ما توفره قائمة الدخل من معلومات هامة للمستخدمين وخاصة بما يتعلق بالقدرة الكسبية للمؤسسة، فإن هناك بعض نقاط الضعف فيها والتي يجب أخذها بالاعتبار عند استخدامها لأغراض التحليل المالي، وهي كما يلي:

- عدم شمول قائمة الدخل على العناصر التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق، مثل المكاسب والخسائر غير المتحققة لبعض الاستثمارات المالية والتي لا يتم تسجيلها في حالة عدم التأكد بأن التغيرات في قيمتها سوف تتحقق، (مثل: عدم الاعتراف بالزيادة في القيمة الناتجة عن زيادة جودة المنتج أو تحسن الخدمة المقدمة للزبائن....)؛

- تأثر الأرقام الواردة في قائمة الدخل بالطرق (السياسات) المحاسبية المستخدمة، فالاختلاف في اختيار طريقة الاهتلاك للأصول الثابتة يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة المباشرة بين النتائج من المؤسسة لأخرى؛

- تأثر مقاييس الدخل بالحكم الشخصي، حيث نجد تأثير الحكم الشخصي في تحديد رقم الدخل، تقدير قيمة العمر الافتراضي للأصل الثابت لأغراض تحديد نسبة الاهتلاك السنوية.

ونستخلص مما سبق، أن قائمة الدخل تقيس ربحية المؤسسة خلال فترة من الزمن ويتم ذلك بمقابلة الإيرادات بالنفقات، لكن هناك قصور في توضيح توقيت هذه التدفقات النقدية والأنشطة المتسببة في ذلك، والتغيرات التي تحدث في حقوق الملكية وبعض التوضيحات حول السياسات المحاسبية المتبعة، وهذا ما تقوم به كل من قائمة التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق.

3.2. عرض قائمة التدفقات النقدية،قائمة تغيرات حقوق الملكية والإيضاحات الملحقة

لقد تبين من خلال العنصر السابق أن قائمتي المركز المالي والدخل من أقدم مخرجات النظام المحاسبي، وبمرور الزمن أصبحت هاتين القائمتين لا تلبي كل احتياجات مستخدميها، وذلك لتقديم نتائج المؤسسة في لحظة زمنية معينة دون توضيح مراحل التدفقات النقدية والأنشطة المتسببة في ذلك، مما أجبر الهيئات المحاسبية المختصة إلى إضافة قوائم مالية أخرى تعمل على إضافة معلومات جديدة ليست متوفرة في القوائم السابقة، فتم إضافة قائمة التدفقات النقدية وقائمة تغيرات حقوق الملكية بالإضافة إلى الإيضاحات والجداول الملحقة لشرح السياسات المحاسبية المتبعة أو الأحداث الاقتصادية التي لا تحتويها القوائم المالية الأخرى.

1. عرض قائمة التدفقات النقدية: لقد نالت قائمة التدفقات النقدية بوصفها مصدرا للمعلومات اهتماما كبيرا من قبل الباحثين في الآونة الأخيرة، نظرا لأهمية المعلومات الإضافية التي توفرها هذه القائمة في تقييم الأداء وفي صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد الاقتصادية للمؤسسة وتقييمها، وقد تأكَدت أهمية هذه القائمة بصدور توصية من مجلس معايير المحاسبة بأمريكا (FASB) سنة 1987 تعمل على أن تكون قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية المنشورة لكافة الشركات، وقد أضافت تلك التوصية أن الغرض من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية لكل شركة خلال السنة،كما تم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي (IAS7)"قائمة التدفقات النقدية" الذي يتناول متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية.

– **تعريف قائمة التدفقات النقدية:** هي "قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلة أو تدفقات نقدية خارجة"، وتعرف قائمة التدفقات النقدية بجدول تدفقات الخزينة والتي هي عبارة عن "الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة"، حيث لهذه القائمة استخدامات متعدد كمراقبة الحركات المالية ومراقبة مستوى السيولة، كما تستخدم كأداة مساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل.

وخلاصة القول، تعتبر قائمة التدفقات النقدية لوحة قيادة في يد القمة الإستراتيجية للمؤسسة تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها.

– **محتوى قائمة التدفقات النقدية:** يصنف المعيار المحاسبي الدولي(IAS7) التدفقات النقدية إلى ثلاث مجموعات هي:

– **تدفقات الأنشطة التشغيلية:** وهي كل التدفقات الناتجة عن الأنشطة الرئيسية للاستغلال في المؤسسة، والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

– **تدفقات الأنشطة الاستثمارية:** وهي التدفقات الناتجة عن النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل أو التخلص منها، وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

– **تدفقات الأنشطة التمويلية:** وهي التدفقات الناتجة عن مصادر التعامل مع الملاك وأيضا مصادر الحصول على القروض (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل) وإعادة سداد المبالغ المقترضة.

– **شكل قائمة التدفقات النقدية:** حسب المعيار(IAS7) يمكن عرض جدول تدفقات الخزينة بطريقتين:

– **الطريقة المباشرة:** عند استخدام الطريقة المباشرة تفصح قائمة التدفقات النقدية عن المقبوضات النقدية من أنشطة التشغيل مثل المقبوضات من الزبائن ومن إيراد الفوائد أو إيراد الاستثمار في أسهم، وتفصح أيضا عن المدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، مثل المدفوعات النقدية للموردين والعمال والضرائب وغيرها.

الشكل رقم (06): قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة).

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
المتحصلات النقدية من الزبائن	xx	
المدفوعات النقدية للموردين والعاملين	(xx)	
النقدية المتولدة من التشغيل	xx	
مدفوعات الفائدة	(xx)	
مدفوعات ضرائب الدخل	(xx)	**xx**
النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية	(xx)	
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	xx	
الإستحواذ على شركة تابعة، صافي من النقدية المستلمة	xx	
شراء عقارات، مصانع وتجهيزات	xx	
دخل من بيع تجهيزات		**xx**
فوائد مستلمة	xx	
توزيعات أرباح مستلمة	xx	
النقدية الصافية المستخدمة في أنشطة الاستثمار	(xx)	
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		**xx**
متحصلات من إصدار أسهم رأس المال	xx	
متحصلات من القروض طويلة الأجل	**xx**	
دفع دين عقد الإيجار التمويلي	**xx**	

توزيعات أرباح مدفوعة		
النقدية الصافية المستخدمة في أنشطة التمويل		
الزيادة الصافية في النقدية والنقدية المعادلة		
النقدية والنقدية المعادلة في بداية الفترة		
النقدية والنقدية المعادلة في نهاية الفترة		

ومن أهم مزايا الطريقة المباشرة أنها توضح المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، وهو ما يجعلها تتسق مع أهداف قائمة التدفقات النقدية التي تهدف إلى توفير معلومات عن المدفوعات والمقبوضات النقدية وعن مصادرها، وبالتالي إمكانية تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من أنشطة التشغيل في المستقبل.

– **الطريقة غير المباشرة:** عند استخدام الطريقة غير المباشرة يتم تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل عن طريق الإضافة إلى أو الخصم من صافي الدخل بالنسبة للعناصر التي لا يكون لها تأثير على النقدية.

الشكل رقم (07): قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الربح قبل الضريبة، ويتم تسويته بـــ:		
الإهتلاك	xx	
خسائر صرف العملات	xx	
دخل استثمار	xx	
مصروف فائدة	(xx)	
زيادة في الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى	xx	
إنخفاض في المخزون	xx	
الزيادة في الدائنين التجاريين	(xx)	
النقدية المتولدة من التشغيل	(xx)	**xx**
دفع فائدة	(xx)	
دفع ضرائب الدخل	(xx)	
النقدية الصافية من أنشطة التشغيل	xx	
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	xx	**xx**
الإستحواذ على شركة تابعة، صافي من النقدية المستلمة		
شراء عقارات، مصانع وتجهيزات	xx	
دخل من بيع تجهيزات	xx	
	xx	

فوائد مستلمة	(xx)	**xx**
توزيعات أرباح مستلمة		xx
النقدية الصافية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		**xx**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
متحصلات من إصدار أسهم رأس المال		
متحصلات من القروض طويلة الأجل		
دفع دين عقد الإيجار التمويلي		
توزيعات أرباح مدفوعة		
النقدية الصافية المستخدمة في أنشطة التمويل		
الزيادة الصافية في النقدية والنقدية المعادلة		
النقدية والنقدية المعادلة في بداية الفترة		
النقدية والنقدية المعادلة في نهاية الفترة.		

ومن أهم مزايا الطريقة غير المباشرة أنها تركز على الفروق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، ولذلك فهي توفر علاقة مفيدة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

– **أهداف قائمة التدفقات النقدية:** تهدف قائمة التدفقات النقدية إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للأغراض المختلفة، سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية، كما تهدف هذه القائمة إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

ومنه نجد هذه القائمة تستعمل لتحليل الأنشطة الرئيسية للمؤسسة، حيث تعمل على:

- قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا للدورات الرئيسية لنشاطها؛
- إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين؛
- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية؛
- إبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة؛
- تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة؛
- تعطي مؤشر لمبالغ وتوقيت ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ونستنتج مما سبق، أن الهدف الأساسي الذي تقوم عليه قائمة التدفقات النقدية هو تجزئة نشاط المؤسسة إلى مجموعة من الوظائف أو الدورات ينتج عنها تدفقات مالية (تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار، تدفقات

التمويل)، وذلك من أجل معرفة الفائض أو العجز النقدي لكل دورة من دورات النشاط، وبالتالي تشخيص ومعالجة نقاط القوة ونقاط الضعف لكل دورة ولدى المؤسسة ككل.

2. عرض قائمة تغيرات حقوق الملكية والإيضاحات الملحقة

– **عرض قائمة تغيرات حقوق الملكية:** تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية من القوائم المالية الحديثة، وقد تم استحداثها لتوضيح الحركات التي تطرأ على رؤوس الأموال الخاصة.

– **مفهوم قائمة تغيرات حقوق الملكية:** نص المعيار المحاسبي الدولي(IAS1) بأن تقوم المؤسسة بعرض قائمة تغيرات حقوق الملكية كجزء منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل.

وأحيانا يتم عرض المكاسب والخسائر ضمن قائمة معترف بها كقائمة بديلة عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية وتمثل جزءا منها.

– **محتوى وشكل قائمة تغيرات حقوق الملكية:** ويشترط المعيار(IAS1) أن تقدم المؤسسة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ما يلي:

- إجمالي الدخل الشامل بالنسبة للفترة، مع عرض بشكل منفصل إجمالي المبالغ المنسوبة لملاك المؤسسة الأم وإلى حصة الأقلية؛
- بالنسبة لكل مكون لحقوق الملكية، آثار التطبيق ذو الأثر الرجعي أو إعادة بيان ذات أثر رجعي بموجب المعيار المحاسبي الدولي(IAS8): السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء؛
- تسوية بين المبالغ المسجلة في بداية ونهاية الفترة، مع الإفصاح بشكل منفصل عن التغيرات الناتجة من الربح أو الخسارة، وكل بند من الدخل الشامل الآخر.

كما يضيف المعيار بأن يتم عرض إما في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الملاحظات، مبالغ الحصص المعترف بها كتوزيعات إلى الملاك خلال الفترة ومبلغ كل سهم ذو علاقة. ويمكن عرض أهم العناصر المكونة لقائمة التغيرات في حقوق الملكية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): قائمة التغيرات في حقوق الملكية

	أسهم رأس المال	أرباح غير موزعة	ترجمة العمليات الأجنبية	أصول مالية متاحة للبيع	فائض إعادة التقييم	الإجمالي	حصة الأقلية	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في (n)/01/01	X	x	(x)	x	-	x	x	x
التغيرات في السياسات المحاسبية	-	x	-	-	-	x	x	x
الرصيد مجددا	X	x	(x)	x	-	x	x	x

التغيرات في حقوق الملكية للسنة (n)								
توزيعات الأرباح	-	(x)	-	-	-	(x)	-	(x)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	x	x	x	x	x	x	x
الرصيد في (n)/12/31	X	x	X	x	x	x	x	x
التغيرات في حقوق الملكية للسنة (n+1)								
أسهم رأس المال المصدرة	x	-	-	-	-	x	-	x
توزيعات أرباح	-	(x)	-	-	-	(x)	-	(x)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	x	x	(x)	x	x	x	x
تحويل إلى الأرباح غير الموزعة	-	x	x	-	-	-	-	-
الرصيد في (n+1)/12/31	x	X	X	x	x	x	x	x

– **مزايا قائمة تغيرات حقوق الملكية:** تحقق قائمة تغيرات حقوق الملكية المزايا التالية:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الأصول المتاحة للبيع.

– **عرض الإيضاحات الملحقة:** ويمكن التطرق إليها كما يلي:

– **مفهوم وأهمية الإيضاحات الملحقة:** تعتبر الإيضاحات مرفقة للقوائم المالية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم.

وبحسب المعيار المحاسبي الدولي(IAS1) فإن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية تساهم في تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم معلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة في إعداد القوائم المالية؛
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا تظهر في صلب قائمة الدخل والميزانية وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، ويعتبر نشرها ضروري لتفسير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم محتويات القوائم المالية.

– **محتوى الإيضاحات:** تشمل الإيضاحات الملحقة معلومات تكتسي طابعا هاما أو مفيدا لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية، ووفق المعيار المحاسبي الدولي(IAS1) يتم عادة عرض الإيضاحات التالية:

- عبارة تفيد بامتثال المؤسسة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؛
- عرض أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة؛
- معلومات موضحة ومؤيدة للبنود المعروضة في صلب القوائم المالية؛

- إفصاحات أخرى مثل الإفصاحات المتعلقة بالالتزامات المحتملة بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS37)، والتعهدات التي تقدمها المؤسسة للغير ولم تظهر في القوائم المالية، وكذلك الإفصاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية.

ويمكن عرض هذه الإيضاحات بأحد الأساليب الآتية:

- التفسيرات بين الأقواس؛
- الملاحظات الهامشية؛
- الجداول الإضافية؛
- حسابات التقييم مثل حساب الأصل غير المتداول ومجمع إهتلاكه كحساب مقابل؛
- السياسات المحاسبية، حيث يتم عرض كافة الأسس والسياسات والقواعد التي تمت المعالجات المحاسبية والتي أعدت كذلك على أساسها القوائم المالية، وتعتبر السياسات المحاسبية هامة لفهم القوائم المالية وقراءة الأرقام التي تحتويها، وهذه السياسات مثل: أسلوب الإهتلاك، وأسلوب تقدير تكلفة البضاعة، وأسلوب تقدير الاستثمارات المالية.

ومما سبق، نلاحظ أن الإيضاحات أو الملاحق المرفقة بالقوائم المالية تنقسم إلى ثلاث أنواع هي:

- إيضاحات تهتم بالسياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية للمؤسسة؛
- إيضاحات أو معلومات تفصيلية لتفسير وتوضيح البنود الغامضة في القوائم المالية لتسهيل فهمها؛
- إفصاحات مالية إضافية عن البنود التي لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية.

3. العلاقة بين القوائم المالية الأساسية: من خلال عرضنا لأهم القوائم المالية ومكوناتها، لاحظنا أن هناك قيم بعض العناصر يتم احتسابها وتسجيلها في قائمة ما اعتمادا على عناصر قائمة مالية أخرى، أي أن هناك ترابط وتكامل بين القوائم المالية الأساسية.

- **ترابط القوائم المالية:** إن العلاقة بين القوائم المالية الأساسية (الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة تغيرات حقوق الملكية) مبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها البعض، بمعنى أن تلك القوائم تخضع لنفس عملية القياس،حيث نجد:

- اعتماد طريقة قياس معينة لقياس عنصر من عناصر قائمة الدخل ينعكس على قائمة المركز المالي؛
- تطبيق القيد المزدوج على كافة عمليات الوحدة المحاسبية تنعكس تأثيراته على جميع القوائم المالية؛
- إعداد قائمة التدفقات النقدية على أساس تطابق أرصدة النقدية في أول وآخر الدورة في كل من قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، سواء بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة، يثبت ترابط القائمتين.

لذا نستنتج أن القوائم المالية للمؤسسة هي مجموعة مترابطة بشكل أساسي مع بعضها البعض، ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة، حيث تعكس مظاهر مختلفة لنفس العمليات أو الأحداث المؤثرة في المؤسسة لتلبي الأغراض المتعددة لمستخدمي هذه القوائم في اتخاذ قراراتهم المختلفة، ومن هذا المنطلق نجد أن مبدأ الترابط ينطلق من فرض التوازن المحاسبي التقليدي.

– **تكامل القوائم المالية:** إضافة إلى ترابط القوائم المالية الأساسية فيما بينها، فإن هذه القوائم هي أيضا مكملة لبعضها البعض، فلا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وتكمن أهمية تكامل هذه القوائم أثناء عملية التحليل المالي لها، حيث نجد مؤشرات التحليل المالي لا تعتمد فقط على الربط بين بنود القائمة الواحدة بل تراعي أيضا المعلومات الواردة في القوائم الأخرى.

ويمكن عرض بعض حالات التكامل بين القوائم المالية الأساسية فيما يلي:

- تتضمن قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن الهيكل المالي التمويلي للمؤسسة، وبالتالي يمكن استخدام تلك المعلومات في تقييم مدى السيولة والمرونة التمويلية، لكن هذه القائمة لوحدها لا تعطينا صورة كاملة عن هذه الأوضاع إلا إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع قائمة التدفقات النقدية؛

- تقدم قائمة الدخل معلومات هامة عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح، ولكن هذه المعلومات تكون ذات مضمون أشمل وأعمق إذا ربطت بالمعلومات الواردة في قائمة المركز المالي بغرض التوصل إلى مؤشرات تقييم الأداء وتحديد القدرة الربحية للمؤسسة؛

- إن قائمة التدفقات النقدية تقدم لنا معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية التاريخية في السنة ذات العلاقة، ومع ذلك تبقى تلك المعلومات التاريخية ذات فائدة محدودة في مجال التنبؤ، فالتدفقات خلال الفترة الحالية تتأثر بنشاط الفترات السابقة وتؤثر في الفترات المقبلة، لذلك فإن إضافة المعلومات التي تقدمها قائمة الدخل تزيد من إمكانية التنبؤ بشكل أفضل؛

- تقدم قائمة التغيرات في حقوق الملكية معلومات مفيدة عن بعض مصادر التغير في عناصر قائمة المركز المالي، لكن تصبح تلك المعلومات أكثر فائدة إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم الأخرى، مثل مقارنة توزيع الأرباح مع النتيجة الصافية للفترة، أو مقارنة عمليات زيادة أو تخفيض رأس المال مع التدفقات الخاصة بالاقتراض أو سداد القروض في قائمة التدفق النقدي.

وبناء على ما سبق، نستنتج أن علاقة التكامل بين القوائم المالية تتجسد في بعض المعلومات التي تتدفق من قائمة إلى أخرى حيث نجد:

– الميزانية تتوسط كل من قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، حيث نحتاج إلى ميزانيتين لدورتين متتاليتين وقائمة دخل من أجل بناء أو تشكيل قائمة تدفقات نقدية لدورة معينة؛

– النتيجة الصافية النهائية في قائمة الدخل ستظهر كأحد بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية

– النتيجة النهائية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ستظهر كأحد بنود قائمة المركز المالي؛

– الرصيد النقدي الصافي لقائمة التدفقات النقدية سوف يظهر كأحد بنود أصول قائمة المركز المالي.

الدرس السادس: جودة المعلومات المالية

تحتل المحاسبة في الوقت الحالي أهمية كبيرة في حياة المؤسسات الاقتصادية وتزداد أهميتها خاصة في ظل المتطلبات الجديدة لاقتصاد السوق، وتعد أهم نظم المعلومات في المؤسسة، لما توفره من معلومات عن الواقع الاقتصادي والمالي لهذه الأخيرة، ويتمثل الناتج الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي في القوائم والتقارير المالية التي تعد ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية التي لها مصالح خاصة داخل المؤسسة، ولما كانت هذه المعلومات المالية مهمة لابد أن تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المالية لتحقيق جودتها، وأن هذه الصفات (النوعية أو الجودة) سوف لن تتحقق إلا إذا قام بمراجعتها أو فحصها شخص حيادي ومستقل عن المؤسسة، والمتمثل في المراجع الخارجي، الذي يبدي رأيه حول هذه المعلومات، فتكون بذلك المعلومات موثوقة وملائمة لمتخذي القرار سواء الداخليين أو الخارجيين، وبالتالي تكون ذات جودة.

أولا: جودة المعلومات المالية وقيودها: يتم التطرق في هذا المحور إلى جودة المعلومات المالية، وبالتالي الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في هذه المعلومات لإمكانية الاعتماد عليها.

1. الخصائص النوعية للمعلومات المالية: عند الحديث عن جودة المعلومات المالية فانه من الضروري تحديد المواصفات التي يجب توافرها في هذه المعلومات من اجل تحقيق الهدف المطلوب منها.

ومن خلال الجدول رقم (01) نعرض أهم الخصائص النوعية للمعلومات المالية كما وردت في منشورات المنظمات المهنية الرئيسية في العالم.

جدول رقم(01): الخصائص النوعية للمعلومات المالية حسب المنظمات الدولية

الصفة	A.A.A 1966	AICPA		ICAWE Corporate Report	FASB SFAC ،No2 1980	IASC 1989
		APB No4 1970	Trueblood 1973			
الملاءمة	×	×	×	×	×	×
القابلية للتحقق	×	×			×	×
الوضوح		×	×	×		
عدم التحيز	×	×	×		×	×
الموضوعية				×	×	×
التوقيت المناسب		×		×	×	×
الثبات			×		×	×
الاكتمال		×		×		×
المعقولية			×			
القابلية للمقارنة		×	×	×	×	×
الأهمية النسبية			×			×
الجوهر فوق الشكل			×	×		×
القيمة التنبؤية					×	
القيمة المرتجعة					×	
أمانة العرض (الموثوقية)	×			×	×	×

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، وعند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المالية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحا ضروريا وما لا يعتبر كذلك، ويجب تقييم فائدة المعلومات المالية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات، ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين وإعداد القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، ويمكن القول أن الهدف الرئيسي في تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم جودة المعلومات المالية.

لقد بذلت محاولات كثيرة لتحديد الخصائص التي يلزم توافرها في المعلومات المالية إلا أنه يمكن القول أن هذه الدراسات هي الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، والتي وردت في البيان رقم 2 لسنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وهي الدراسة الأكثر شمولية وأهمية على مجموعة الدراسات السابقة، ونوضح في الشكل أدناه الخصائص النوعية للمعلومات المالية، كما قدمها (FASB).

الشكل رقم(01): الخصائص النوعية للمعلومات المالية

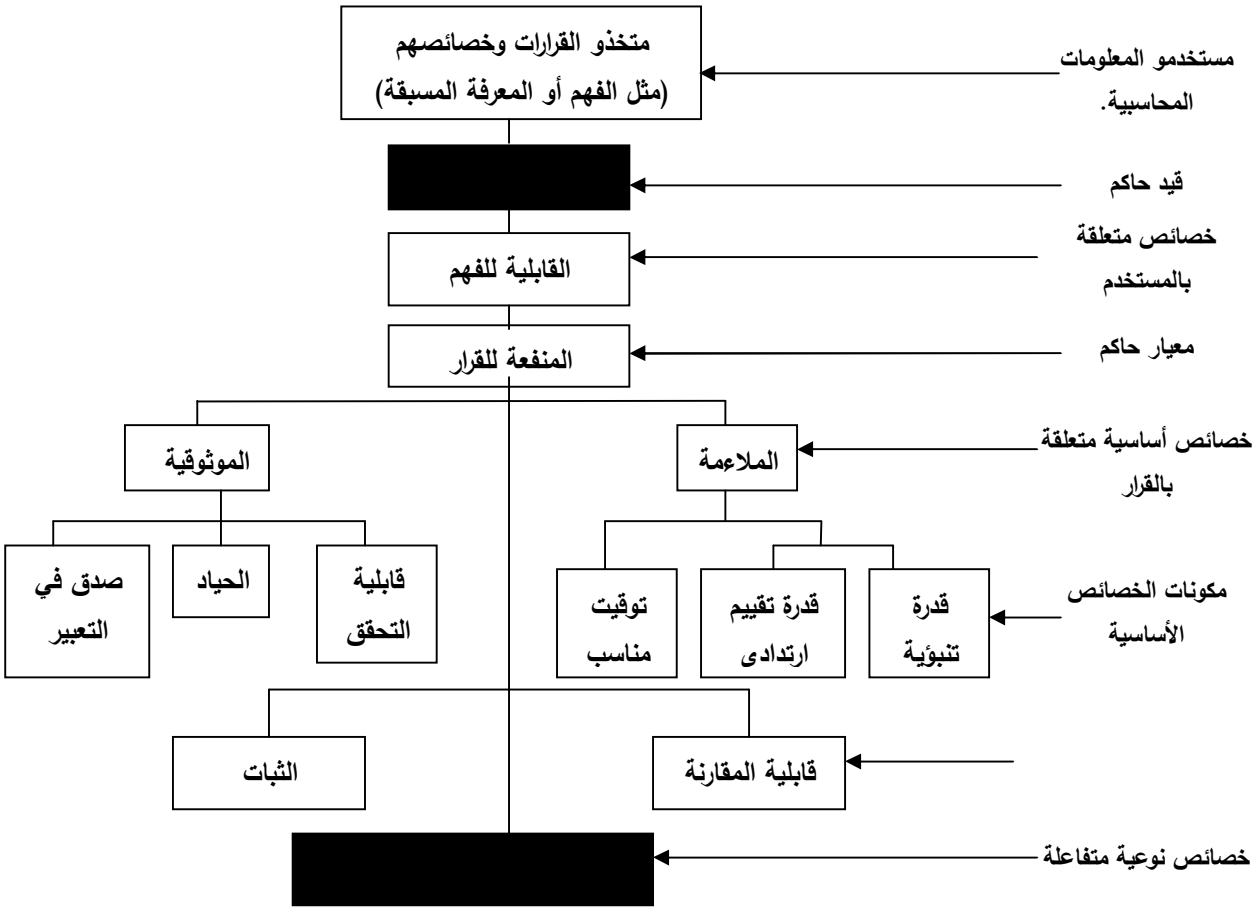

من خلال الشكل يمكن إظهار أربعة نقاط أساسية تتمثل فيما يلي:

– خصائص تتعلق بمتخذي القرارات، أي مستخدمي المعلومات المالية.

– خصائص ذاتية للمعلومات المالية، وتضم خاصيتين أساسيتين، وهما خاصية ملاءمة المعلومات، وخاصية موثوقية المعلومات ومصداقيتها.

خاصية الملاءمة تقسم إلى ثلاث خصائص ثانوية : القيمة التنبؤية للمعلومات، القدرة على التقييم الارتدادي ، التوقيت المناسب للمعلومات.

أما خاصية الموثوقية فتقسم كذلك إلى ثلاثة خصائص ثانوية: قابلية التحقق، الحياد (عدم التحيز في القياس و الإفصاح)، الصدق في التعبير.

– من تداخل الخاصيتين الأساسيتين الملاءمة الموثوقية، ينتج أن المعلومات المالية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة وما يتطلبها ذلك من الثبات في تطبيق الطرائق والأساليب المحاسبية من دورة مالية إلى أخرى.

– هناك قيدان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة هما:

- قيد حاكم وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفتها.
- الأهمية النسبية تمثل نقطة الفصل في الاعتراف.

إن معيار المنفعة يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية للمعلومات المالية باعتباره معيار حاكم (قاعدة عامة)، وان تحقيق المنفعة للقرار يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين، خاصية الملاءمة وخاصية المصداقية أو الثقة في المعلومات، فإذا فقدت المعلومات المالية هاتين الخاصيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستفيدين منها، وفيما يلي بيان هذه الخصائص:

1.1. الخصائص الأساسية

1.1.1. الملاءمة ومكوناتها: يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، بمعنى يلزم أن تكون مؤثرة في القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.

ومن ثم يمكن تعريف محدد لمفهوم المعلومات الملائمة على الوجه الآتي :

" **الملاءمة هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين**".

وبالتطبيق على القوائم المالية والتقارير المالية فإن ملاءمة المعلومات تساعد المستخدمين على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

أما إذا كان لدى مستخدمي التقارير المالية توقعات قائمة بالفعل وقت حصولهم على المعلومات، فإن ملاءمة هذه المعلومات في هذه الحالة تتحدد بمدى قدرتها على تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، فإذا ما عززت المعلومات المالية التوقعات الحالية، فإن ذلك معناه زيادة احتمال أن تكون النتائج المتوقعة كما سبق التنبؤ بها (زيادة درجة التأكد)، أما إذا أحدثت المعلومات المالية تغيير في هذه التوقعات فإن ذلك معناه أنها غيرت التوزيع الاحتمالي للإحداث، وفي كلتا الحالتين تعتبر المعلومات المالية معلومات ملائمة، لأنها أدت إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة، وعليه فإنه ليس من الضروري أن يترتب على المعلومات الملائمة تغيير ذات القرار، وإنما يكفى أن تؤدي إلى تغيير اتجاه هذا القرار.

وحتى تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر خصائص فرعية تمثل مكونات الملاءمة وهي:

– **التوقيت المناسب:** يقصد بالتوقيت الملائم، تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة معلومات المحاسبة المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها، فمن المعلوم أن عملية اتخاذ القرار محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت المناسب مع اختلاف طبيعة القرار.

وجدير بالملاحظة أن المعلومات لا تستمد منفعتها من مجرد إتاحتها في الوقت الملائم، فهناك عوامل أخرى إلى جانب ذلك، إلا أن التباطؤ في إتاحة هذه المعلومات يؤدي إلى تقليل منفعتها أو ضياع تلك المنفعة، وللتوقيت الملائم جانبان :

- دورية القوائم المالية، بمعنى طول أو قصر الفترة الزمنية التي يلزم إعداد التقارير عنها، فقد تكون هذه الفترة طويلة نسبيا، وبالتالي يمكن إتاحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في مواعيد دورية متباعدة، أو تكون هذه الفترة قصيرة نسبيا، وبالتالي يمكن إتاحة هذه المعلومات في مواعيد دورية متقاربة.

- المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية وبين تاريخ إصدار تلك التقارير وإتاحتها للتداول، إذ أنه كلما كان ذلك الفارق الزمني طويلا كلما قلت منفعة المعلومات المالية التي تشملها تلك القوائم.

– **القدرة التنبؤية للمعلومات:** إن مفهوم القيمة التنبؤية للمعلومات قد تم اشتقاقه من نماذج الاستثمارات، وقد عرفه (FASB) في بيانه رقم 2 كما يلي:" هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة ".

لابد للمعلومات المالية أن تتميز بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل وزيادة الثقة فيها، وذلك لتجنب حدوث خسائر محتملة ولزيادة الدقة في المخصصات الواجب تكوينها للمستقبل لمواجهة احتمالات نقصان الأصول أو

زيادة الخصوم أو كليهما معا، وكذلك الاهتمام بقدرة المعلومات التنبؤية، طبقا لاختلاف أساليب وأدوات القياس المحاسبي، وإتباع سياسات محاسبية مختلفة تساهم في خلق القدرة التنبؤية لتلك المعلومات المالية بشكل أفضل، ومثال ذلك استعمال طريقة الأسعار الجارية لقياس الأصول الثابتة بدلا من طريقة التكلفة التاريخية.

عموما إن الأخذ بمفهوم قابلية التنبؤ أو ما يسمى بالمدخل التنبؤي في تكوين نظرية المحاسبة، يمثل طاقة هامة تدفع إلى تطوير تقارير مالية ملائمة.

– **القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة:** للمعلومات المالية دور في تثبيت وتصحيح توقعات سابقة، أي أنها تساعد المستخدمين للمعلومات في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة، وعليه تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.

في غالب الأحيان تتخذ القرارات الجديدة بناءا عن نتائج قرارات سابقة والتي تكون مدخلات أساسية للقرارات الجديدة، فالمحاسبة بصورتها المثالية تقدم خدمات معلوماتية للمستثمرين الذين يحسنون بصورة مستمرة استراتجياتهم الاستثمارية.

– **الترابط بين التنبؤ والتقييم الارتدادي:** الخاصيتان الثانويتان السابقتان، قدرة المعلومات التنبؤية وقيمة التغذية العكسية في نفس الوقت يمنحان المعلومات دور مزدوج، فبدون معرفة نتائج القرارات السابقة يصعب التكهن بالمستقبل، ومن أمثلة المعلومات التي تلعب دورا مزدوجا في نفس الوقت التقارير المرحلية المؤقتة والتقارير القطاعية، فلقد أثبتت الدراسات الميدانية أن مثل تلك التقارير تتمتع بفاعلية في مجال تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات.

2.1.1. الموثوقية ومكوناتها: الموثوقية حسب البيان رقم 2 الصادر عن (FASB) هي" خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله" .

ولتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات لابد من توافر الخصائص الفرعية التالية:

– **الصدق في التعبير:** يقصد بخاصية الصدق في التعبير تمثيل المعلومات المالية للواقع العملي الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، ويجب على مراجع الحسابات الخارجي الالتزام بهذه الخاصية عند تقديمه لتقريره النهائي.

والعبرة من هذه الخاصية تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها أي جوهرها وليس مجرد تمثيل شكلها فقط **(تغلب الجوهر على الشكل)**، بمعنى هل تمثل الأرقام الواردة في التقارير المالية بصدق ما حدث فعلا، وبما أن المحاسبة من العلوم الاجتماعية فلا يمكن أن يقصد بالصدق في التعبير أن تكون المعلومات المالية مؤكدة أو حتى دقيقة بصورة مطلقة، فهناك عناصر كثيرة يتوجب تقديرها عند إعداد القوائم المالية.

و تتطلب خاصية الصدق في التعبير التحرر من نوعين من أنواع التحيز، وهما:

– تحيز في عملية القياس كما هو الحال عند تطبيق منهج التكلفة التاريخية كأساس لقياس الأحداث الاقتصادية، فهذا القياس التاريخي يظهر تحيزاً لصالح الإدارة تجاه المساهمين والمستثمرين.

– تحيز من قبل القائم بعملية القياس: قد يكون تحيز القائم بالقياس إما مقصودا كما هو في حالة عدم الأمانة، أو غير مقصود كما هو في حالة نقص المعرفة والخبرة.

إن التحرر من التحيز بنوعيه السابقين يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر من الاكتمال، أي يلزم التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية، مع ملاحظة أن الاكتمال المطلق– خصوصا في العلوم الاجتماعية– هو أمر غير ممكن.

– **القابلية للتحقق:** القابلية للتحقق تعني وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس أساليب القياس بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج، فإذا توصلت أطراف خارجية (مدقق خارجي) إلى نفس النتائج فهذا يعني أن المعلومات الواردة في التقارير المالية قابلة للتحقق، و بالتالي يمكن الاعتماد عليها وتثبيتها وإقامة الدليل على صحتها.

إن خاصية قابلية التحقق هي الخاصية البديلة لخاصية الموضوعية، التي يجب أن تتوافر في أي قياس علمي، أي أن هذا الأخير يجب أن يكون خاليا من التحيز الشخصي، ولكن تجنبا لتحيز المحاسب في القياس لا يضمن أن طريقة القياس هي طريقة سليمة وصادقة عن الأحداث المالية والاقتصادية التي مارستها المؤسسة.

وخلاصة القول، أن خاصية الثقة بالمعلومات وإمكانية الاعتماد عليها تعني أن أساليب القياس والإفصاح التي تم اختيارها لاستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن تطبيق هذه الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين – مستقلين عمن قاموا بتطبيقها في المرة الأولى – بإعادة استخدامها للتثبت من تلك النتائج، كما تعني هذه الخاصية أن المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصويرا دقيقا لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها، دون أن يعتريها تحريف أو تشوبها أخطاء ذات أهمية، ويضاف إلى ذلك أن هناك جانبا آخر لهذه الخاصية يتمثل في حيدة المعلومات أو خلوها من التحيز.

– **الحياد:** حيادية المعلومات – أو حيدتها – اصطلاح موجب يصف عدم التحيز، وتتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة – بحكم طبيعتها – معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها، وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيدة للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المؤسسة، وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا، وتضع خاصية حيدة المعلومات واجباً على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية، كما تضع واجبا على عاتق المسؤولين عن إعداد القوائم المالية ، وذلك فيما يتعلق

باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما:

- تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها؛
- تحقيق أمانة تلك المعلومات.

إن مصطلح الحياد قريب جدا من مصطلح الخلو من التحيز، ولكنه ليس متطابقا معه، فالحياد يعني أن القائم بالقياس ليس متحيزا لنتيجة يحددها مسبقا، والمعلومات المالية الخالية من التحيز تحقق خاصية الحياد في المعلومات، وتعتبر معلومات موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات.

3.1.1. ملاحظات حول ترابط مفهومي الملاءمة و الموثوقية: لابد من الإشارة إلى قضية مهمة بالنسبة للتناقض الذي يمكن أن يصاحب المعلومات المالية التي تدعو للالتزام بكل من خاصيتي الملاءمة و الموثوقية، إذ أن الاهتمام بدرجة عالية من الملاءمة سوف يكون على حساب قابلية للتحقق و الحياد أي على موثوقية المعلومات، والعكس صحيح، لذلك يجب على المحاسب أن يحقق موازنة و تجانس بين الخاصيتين بدرجة معقولة من التأكد، للوصول إلى أعلى درجات الكفاءة والجودة في المعلومات بصيغتها النهائية وتتسم بالمنفعة في اتخاذ القرارات.

2.1. الخصائص الفرعية للمعلومات المالية: لقد تناولنا الخاصيتين النوعيتين الأساسيتين ومكوناتهما، فتبقى بعض الخصائص النوعية الفرعية المتنوعة الأخرى وهي:

1.2.1. القابلية للمقارنة: ويقصد بها تقديم معلومات المالية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المتماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات لأنه يسمح بتقديم مركز ووضع المؤسسة المعنية فيما بين المؤسسات المماثلة، مثلا: هل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها المؤسسة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل؟ إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب التفوق أو التدني ويساعد المستخدمين في التنبؤ وتقييم أداء المؤسسة وإدارتها، وتتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة من جانب المؤسسات في معالجة نفس العمليات أو الأحداث، كما ترتفع قابلية المقارنة، وبالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية.

ومنه خاصية القابلية للمقارنة تعتبر مؤشرا مهما في التحليل المالي والرقابة قصد تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وذلك بمقارنة نتائج دورة مالية معينة لمؤسستين أو أكثر مع بعضهم البعض وهذا ما يدعى بالمقارنة في حالة السكون، أو مقارنة نتائج نفس المؤسسة لعدد من الدورات المالية وهو ما يدعى بالمقارنة الحركية.

2.2.1. الثبات: يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل وتثبيت الأحداث الاقتصادية والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة مالية إلى أخرى، فالثبات في إتباع النسق الواحد يتضمن:

– تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث والمعاملات المالية في مؤسسة واحدة عبر الزمن من دورة إلى أخرى؛

– تطبيق نفس المفاهيم وطرائق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر أو بند من عناصر وبنود القوائم المالية.

إن تطبيق خاصية الثبات تجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة، وأكثر فائدة ومنفعة للمستخدمين ومساعدتهم على ترشيد قراراتهم الاقتصادية، فالتزام المحاسب بخاصية الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية ليس مطلقا إذا يجوز أحيانا أن يغير طريقة تسعير المواد الصادرة من المخازن أو طريقة حساب إهتلاك الأصول الثابتة، وغيرها من الطرق ولكن بشرط توفر ما يلي:

– وجود ضرورة مقنعة للتغيير ؛

– أن يتم الإفصاح التام عن أثار التغيير في القوائم المالية؛

– أن يستمر في تطبيق الطرق الجديدة.

ثانيا: محددات التقارير المالية ومستخدمو المعلومات المالية

عند توفير المعلومات المالية ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة فان هناك محددات أساسية يلزم أخذها بعين الاعتبار هي:

1. علاقة التكلفة /المنفعة: قيد المنفعة أكبر من التكلفة هو قاعدة عامة يجب أن لا تنتج وتوزع المعلومات المالية ما لم تكن منفعتها تزيد عن تكلفتها، لأن المعلومات المالية هي خدمة اقتصادية لها سعر أي تخضع دراستها للجدوى الاقتصادية بمعنى أنها تخضع لتحليل التكاليف والمنافع، فالمعلومات المالية ليست سلعة مجانية بلا تكلفة، ويمكن تقديمها بلا حدود، فالوحدات المحاسبية تتحمل بصورة مباشرة تكاليف إنتاج وتوزيع التقارير المالية غير أن منافع استخدام هذه التقارير المالية تعود معظمها إلى المستخدمين الخارجين، ومن ناحية أخرى تعمل الوحدات المحاسبية على نقل جزء من الأعباء التي تتحملها إلى عاتق مستخدمي التقارير المالية وذلك بنسب تتأرجح حسب ظروف الحال، و بالنسبة للوحدات المحاسبية منتجة وموزعة المعلومات المالية، تشمل التكاليف عناصر متعددة منها: تكاليف تجميع وتشغيل واستخراج المعلومات، تكاليف التدقيق لاكتساب المعلومات المقدمة ثقة ومصداقية، تكاليف غير مباشرة بالإفصاح عن الوضع التنافسي للمؤسسة تجاه منافسين آخرين، و بالنسبة لمستخدمي المعلومات فإن أهم عناصر التكاليف هي العبء الذي يمكن أن يزيحه معدو القوائم المالية ويحملونه على المستخدمين كتكلفة استشارات خبراء التحليل المالي والاستشارات...الخ.

أما بالنسبة للمنافع فإنها تتحقق بالنسبة لمعدي المعلومات في صورة مزيد من الرقابة الإدارية والقدرة على التمويل والاقتراض وإخلاء مسؤولية الإدارة باعتبارها وكيلة تجاه موكليها المساهمين، كذلك بالنسبة للمستخدمين الخارجين تكون المنافع في صورة تخصيص أكثر كفاءة للموارد والاستشارات وتحقيق التنمية الاقتصادية كجزء

من السياسة الاقتصادية الحكومية وفرض ضرائب تتناسب والسياسة المالية والاقتصادية للدولة، ولقد اعتادت الوحدات المحاسبية والمحاسبون الممارسون بصورة تقليدية على الموازنة بين تلك التكاليف والمنافع وذلك بتطبيق هذا القيد تحت دعوى"النفعية" والعملية، ولكن في الآونة الأخيرة بدأت منظمات وضع المعايير المحاسبية والجهات الحكومية اللجوء لتحليل (**التكلفة /المنفعة**) قبل إصدار متطلباتهم من المعلومات بصفة نهائية، ولتبرير المطالبة بأسلوب قياس أو إفصاح معين يجب أن تزيد المنافع التي ينتظر الحصول عليها منه عن التكاليف المرتبطة به. ويظهر هذا التوجه لدى (FASB) في تبرير إصدار معاييره مثلا عند إصدار المعيار106 لعام 1990 باسم " محاسبة أرباب الأعمال عن منافع ما بعد التقاعد بخلاف معاشات التقاعد " حيث خصص (FASB) جزءا يبرر متطلباته وقواعده الجديدة في هذا المعيار على أساس العلاقة بين التكلفة والمنفعة، ولقد قدم هذا الجزء استجابة للانتقادات التي تلقاها (FASB) من أرباب الأعمال.

2. الأهمية النسبية: يصف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) الأهمية النسبية بأنها صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية بمعنى وضع عتبة للاعتراف تقيس وتقسم المعلومات المالية إلى هامة نسبيا وغير هامة نسبيا.

ويشير هذا المصطلح إلى الأهمية النسبية لعنصر أو حدث معين، ويتوقف حجم أي عنصر ومدى أهميته النسبية في تأثيره على متخذي القرارات، حيث إن إدراجه أو حذفه من القوائم المالية سوف يكون له أثر في الإفصاح المحاسبي، وبصفة عامة يتوقف الحجم النسبي لأي بند وأهميته على مقدار الأثر الذي يتركه في القوائم المالية، فإذا كان مقدار هذا البند معنويا مقارنة بالإيرادات والمصاريف والأصول والخصوم الأخرى أو صافي دخل المؤسسة، فإنه يجب إتباع المعايير المحاسبية والتقرير عنه، أما إذا كان مقداره ضئيلا بدرجة تجعله غير هام مقارنة بالبنود الأخرى، فليس هناك من ضرورة إدراجه، فالمحاسب يهتم أساسا بالمعلومات ذات المغزى ولا يهتم كثيرا بتلك العناصر التي يكون تأثيرها أقل على القوائم المالية، وثمة حقيقة ترتبط بهذا المبدأ وهي " أن الظروف المحيطة بالحدث والرأي الشخصي يلعبان دورا هاما في تحديد إطار الأهمية النسبية وتتجلى في تطبيق الأهمية النسبية المعرفة العلمية والخبرة العلمية في نفس الوقت".

هذا ويجب أن نعلم بأن أهمية عنصر معين مسألة نسبية كذلك، فما هو مهم بالنسبة لمؤسسة ما قد لا يكون مهما بالنسبة لمؤسسة أخرى، فأهمية عنصر معين لا تعتمد فقط على مقداره ولكن تعتمد أيضا على طبيعته، ومن النواحي التي يتضح فيها ضرورة استخدام مبدأ الأهمية النسبية:

- المعلومات الكمية والمتعلقة ببنود صافي الربح وتقييم الأصول؛
- درجة تجميع أو تفصيل المعلومة الكمية الواردة في القوائم المالية؛
- المعلومات الكمية التي لا يمكن تقديرها بدقة بحيث تدخل في التقارير المالية؛

- العلاقات الخاصة بين المؤسسة والأفراد الذين يؤثرون بالتبعية على كافة المؤسسات الأخرى؛
- الخصائص الكمية التي يجب الإفصاح عنها بعبارات أو بجمل وصفية؛
- الخطط الملائمة وتوقعات الإدارة لنجاحها.

لكن يصعب واقعيا تحديد الأهمية النسبية لأي بند في مجال المحاسبة بدقة و قطعية، لأنه يلزم قرارات صعبة في كل فترة ولا يمكن للمحاسب الوصول إلى إجابات منطقية وقطعية إلا بممارسة الحكم الشخصي الجيد وكذلك الخبرة المهنية، لذا فإن أهمية بند محاسبي تتوقف على التقدير الشخصي للمحاسب بعد دراسته لكل حالة على حدة، وعن مظاهر تطبيق هذا المبدأ في الممارسات المحاسبية نجد:

- اعتبار بعض النفقات الرأسمالية بطبيعتها من قبيل النفقات الإيرادية عند تحميلها على حسابات النتيجة دون حساب الأصل المختار نظرا لصغر حجم النفقة الرأسمالية؛
- الأخذ بهذا المبدأ عند تبويب عناصر القوائم المالية، واختلاف مجموعاتها من مؤسسة لأخرى حسب طبيعة النشاط؛
- تطبيق هذا المبدأ عند تبويب عناصر المصاريف حسب الوظائف الأساسية للوحدة الاقتصادية.

وفي ضوء ما جاء في السابق، يعتبر البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو عرضه بصورة غير صحيحة إلى تشويه المعلومات التي تشملها القوائم المالية مما يؤدي إلى التأثير على تقييم المستفيدين الخارجيين الرئيسيين للنتائج التي تترتب على الاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع المؤسسة أو تكوين علاقات جديدة مع تلك الوحدة .وعليه يزودنا مفهوم الأهمية النسبية بنقطة قطع أو عتبة وليس خاصية أساسية للمعلومات لكي تكون مفيدة.

لذا يرى البعض أن هناك ارتباطا وثيقا بين الملاءمة والأهمية النسبية، ذلك أن المعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف التقارير المالية لا تعتبر مهمة، وبالتالي ليس هناك ما يدعو للإفصاح عنها.

ولكي يتسنى تحديد الأهمية النسبية لبند معين يجب أن تؤخذ طبيعة ذلك البند وقيمته في الاعتبار، ومن المعتاد أن يتم تقييم هذين العاملين معا، غير أن أحدهما قد يكون هو العامل الحاسم في ظروف معينة، وتتمثل الخصائص النوعية التي تتسم بها طبيعة البند فيما يلي:

- الأهمية الأساسية للعملية، أو الحدث، أو الظروف التي تعكس البند – سواء كانت غير عادية أو غير متوقعة، أو غير ملائمة، أو مخالفة للنظام الأساسي للمؤسسة؛
- الأهمية الأساسية للبند كمؤشر للمسار الذي يحتمل أن تسلكه الأحداث المقبلة سواء كان ذلك في صورة أنشطة جديدة، أو إدخال تغييرات جوهرية على الأنشطة القائمة، أو تعديل أساليب تأدية الأعمال التي تزاولها المؤسسة.

3. التحفظ (الحيطة والحذر): يواجه معدي المعلومات المالية حالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، منها إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها والعمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات وعدد حالات المطالبات المتوقع حدوثها عن الكفالات والضمانات، ويتم الأخذ بالحسبان حالات عدم التأكد هذه عن طريق الإفصاح عن طبيعتها ومداها، وبتطبيق أساس التحفظ عند إعداد المعلومات المالية، والتحفظ هو مراعاة لمحرجة معقولة من الحذر عن ممارسة السلطات التقديرية اللازمة للتوصل إلى التقديرات في ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم المجودات و الدخل والمصروفات بأقل مما يجب، ومع ذلك يجب مراعاة أن لا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطيات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض المتعمد للموجودات والدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات والمصروفات حيث سيؤدي ذلك إلى عدم حيادية المعلومات المالية ومن ثم فقدانها لخاصية الوثوق بها وإمكانية الاعتماد عليها.

4. ممارسات الصناعة: أما بخصوص محدد ممارسات الصناعة فيجب الاعتراف بأن الاعتبارات العملية والطبيعية تتطلب الخروج أحيانا عن الإطار الفكري للمحاسبة لبعض الصناعات ومنشآت الأعمال. فإن البنوك عادة ما تقرر عن استثماراتها في أوراق مالية معينة على أساس قيمتها السوقية، وذلك لأن هذه الأوراق يتم تداولها بسرعة، كما يعتقد الكثيرون بان سعر المكافئ النقدي يوفر معلومات أكثر إفادة، كما يستعمل سعر السوق أحيانا في التقرير عن المحاصيل الزراعية لأن من الصعب تحديد أرقام دقيقة لتكلفة كل محصول على حدى.

ولكن مع ضرورة مراعاة تلك الظروف الخاصة بالصناعة فإن ممارساتها يجب أن تخضع لتقييم الإطار الفكري بهدف استبعاد التناقضات الواقعة في السياسات والإجراءات واختيار البديل الأفضل والأكثر منفعة، لذلك فليس من المقبول أساسا الاعتراف بممارسات الصناعة كمحدد للإطار الفكري، بل إن الإطار قد وضع لتقييم وتحسين تلك الممارسات السائدة.